الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٩/ ١٣ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤ Issue No.549 - 13 of October 2024

هوية الاقتصاد السوري.. الآن خليط غير معروف والمستقبل مجهول حتى اللحظة!

إن الاقتصاد السوري اقتصاد تعددي مختلط يعمل فيه القطاع الخاص والمشترك جنباً إلى جنب مع القطاع العام، وبنفس المزايا والتسهيلات، وقد شهد منذ فترة التسعينيات وحتى بداية الأزمة عام ٢٠١١ نمواً كبيراً، غير أن الحرب الجائرة التي مازالت تشن على سورية منذ نحو ١٣ عاماً ونيف، وما نجم عنها من دمار وتخريب حولته من اقتصاد نام إلى اقتصاد هش وضعيف يعاني اختلالات واضطرابات وتشوهات كبيرة نتيجة الخسائر الكبيرة التي تكبدها، ولا توصيف واضح المعالم للاقتصاد السوري الحالي، ولا يمكن لأي اقتصادي أن يحدد نوع الاقتصاد المطبق في سورية اليوم.

ص ١٦-١٧

القواعد المقدسة لقانون العاملين القادم..
العلاقة الوظيفية يجب أن تصبح عقداً بين المؤسسة والموظف

أكد الدكتور بشير القوادري لـ«الاقتصادية» أن قانون العاملين الحالي لا يصلح، ويجب إحداث آخر يناسب المرحلة، ويراعي طبيعة العمل بالدرجة الأولى، فالعامل بالقطاع الإنتاجي «مقدس» لأنه أساس البناء الوطني بالدرجة الأولى، ومن الواجب أن يتضمن القانون ما يحفظ حقوقه كاملة، لذا لا يجب تطبيق القانون الخاص بالموظف الإداري على العامل الإنتاجي، لأن متطلبات وظروف وأعباء العمل ومخاطره مختلفة تماماً.

وأكد الدكتور محمد خير العكام أستاذ القانون في جامعة دمشق: أن التأخير في تعديل قانون العاملين الأساسي يرجع إلى وزارة التنمية الإدارية، التي تتحمل وزر التأخير حيث وعدت بإعداد قانون عاملين أساسي عصري منذ عام ٢٠١٧ وإلى الآن لم تف بوعدها، إذ إن الذي يتحمل التأخير في الانتقال إلى هذه الأنظمة التي تتناسب مع طبيعة الوظائف المختلفة هي وزارة التنمية الإدارية ذاتها، لنرى ما جرى في العامين الماضيين بخصوص إعداد نظام حوافز، إذ تم توقيف أنظمة الحوافز السابقة وتبين لاحقاً أن الجديدة غير دقيقة، وبعدها جرى إيقاف صرف الحوافز.

ص ٨-٩

أول امتحان لحكومة الجلالي... موازنة الـ٢٥ إلى أين تأخذ السوريين؟

د. الجلالي: الموازنة مرنة وتراعي حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني

وزير المالية لـ«الاقتصادية»: لا ضرائب جديدة في الموازنة

حدد المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي خلال اجتماعه يوم الخميس الماضي الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٥ بـ٥٢٦٠٠ مليار ليرة سورية موزعة على ٣٧٠٠٠ مليار للإنفاق الجاري و١٥٦٠٠ مليار للإنفاق الاستثماري بنسبة نمو ٤٨ بالمئة مقارنة بموازنة العام ٢٠٢٤.

وجرى اعتماد مبلغ الدعم الاجتماعي بـ٨٣٢٥ مليار ليرة موزعاً على: الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية ٥٠ مليار ليرة، وصندوق دعم الإنتاج الزراعي ١٠٠ مليار ليرة مقارنة بـ٧٥ ملياراً عام ٢٠٢٤، ودعم الدقيق التمويني بـ٣٨٥٠ ملياراً والمشتقات النفطية ٤٠٠٠ مليار مقارنة بـ٢٠٠٠ مليار عام ٢٠٢٤، ودعم الخميرة التموينية ١٢٥ ملياراً وصندوق التخفيف من آثار الجفاف ٢٥ ملياراً مقارنة بـ١٥ ملياراً عام ٢٠٢٤، إضافة إلى صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث ١٥٠ مليار ليرة مقارنة بـ٥٠ ملياراً عام ٢٠٢٤، والصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال بـ٢٥ مليار ليرة. كما جرى رصد مبلغ ٢٧٠٠ مليار ليرة لدعم الأدوية والمستلزمات المخبرية والطبية والأدوية السرطانية.

وأكد وزير المالية في تصريح لـ«الاقتصادية» أن مشروع موازنة العام ٢٠٢٥ لا تتضمن أي إضافات جديدة في الضرائب وأن الإطار الناظم لإعداد وهيكلة الموازنة هو توجيهات الرئيس للحكومة بما يسمح في تعزيز الإنتاج والاقتصاد الوطني.

وأوضح أن تصحيح هيكل الموازنة كان عبر تعديل نسب الإنفاق ليصبح ٣٠ بالمئة للإنفاق الاستثماري بدلاً من ٢٥ بالمئة و٧٠ بالمئة للإنفاق الجاري بدلاً من ٧٥ بالمئة كما كان في موازنة العام الجاري ٢٠٢٤، مع اعتباره أن الإنفاق الجاري مهم لجهة أنه إنفاق محفز للطلب ويؤمن احتياجات الجهات العامة والمؤسسات ويضمن استمرار توفر الخدمات التي تقدمها هذه الجهات للمواطنين في حين أهمية الإنفاق الاستثماري تكمن في أنه يحفز العرض عبر خلق معدلات إنتاج أفضل.

ص ٢-٥

أغلب المسؤولين في مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي والمالي هم موظفون خلف الطاولات

ص ١٢-١٣

بعد حوار واستبيانات ونقاش..
٨ سنوات لعمل معاون الوزير قابلة للتمديد و٦ سنوات للمدير و٧ سنوات لأمين عام المحافظة

عقدت لجنة القرار رقم |٤٣| م. والمكلفة بمراجعة بعض القرارات والإجراءات الخاصة بشروط شغل مراكز عمل القيادات الإدارية اجتماعها الثاني أمس السبت ١٢/١٠/٢٠٢٤، في مبنى رئاسة مجلس الوزراء، حيث ناقشت اللجنة موضوع المسارات الزمنية الحاكمة لشغل مراكز عمل القيادات الإدارية (معاون وزير- مدير عام- رئيس هيئة مستقلة- أمين عام محافظة).

وتم التداول في بعض الأفكار المقترحة ومنها زيادة مدة المسار الزمني المقترح ليصبح |٨| سنوات لمركز عمل معاون وزير قابلة للتمديد حتى |١٢| سنة. كما تمت مناقشة مقترح أن يحدد المسار الزمني للمدير العام والمدير الفرعي في المحافظات، بـ|٦| سنوات، ولرئيس الهيئة المستقلة والأمين العام للمحافظة بـ|٧| سنوات، قابلة كذلك للتمديد لأربع سنوات لكل من المسارين.

كما استعرضت اللجنة في سياق اجتماعها الثاني مقترح تشكيل لجنة وزارية مهمتها دراسة طلبات تمديد المسار الزمني لشاغلي مراكز العمل الملمح إليها أعلاه، وكذلك موضوع اعتبار مدة المسار الزمني واحدة حتى لو انتقل شاغل مركز العمل بين عدة جهات عامة.

بعد نقاش مطول، لم يخلُ من تباين في وجهات النظر بين أعضاء اللجنة، وحرصاً من اللجنة على التعامل بموضوعية وواقعية مع متطلبات ضبط سبل إشغال الوظيفة العامة بما يضمن الاعتبارات الآتية:

ضمان العدالة والشفافية في شغل الوظيفة العامة وإتاحة الفرصة أمام الكوادر الوطنية لتأخذ حقها في تولي مراكز العمل القيادية والقيام بواجبها في خدمة الوطني.

مراعاة الظروف القاهرة التي يمر بها بلدنا ولاسيما في ظل حال عدم الاستقرار الوظيفي والإداري والمؤسسي في بعض المحافظات.

الحرص على استقطاب كل القيادات الإدارية وفتح الباب واسعاً أمام هذه القيادات لنقل تجربتها من مركز عمل إلى مركز عمل آخر لدى مختلف الجهات العامة وفي الاختصاصات ذات الصلة.

وحرصاً على عدم محاصرة مراكز العمل بأي مسار زمني يضيق على بعض الجهات العامة ذات الخصوصية، وسعياً لمنح المرونة الإدارية والتنظيمية المناسبة للتعامل مع مثل هذه الحالات

فقد توصلت اللجنة إلى المقترحات الآتية:

اقتراح الموافقة على تحديد المسار الزمني لمركز عمل معاون وزير بـ|٨| سنوات قابلة للتمديد لمرتين اثنتين مدة كل منهما سنتان بناءً على اقتراح من السيد رئيس مجلس الوزراء استناداً إلى مذكرة تبريرية يقدمها الوزير المختص.

اقتراح الموافقة على أن يحدد المسار الزمني للمدير العام والمدير الفرعي في المحافظات، بـ|٦| سنوات، ولرئيس الهيئة المستقلة والأمين العام للمحافظة بـ|٧| سنوات، قابلة كذلك للتمديد لمرتين اثنتين مدة كل تمديد منها سنتان بناءً على مذكرة تبريرية يقدمها الوزير المختص.

مقترح أن تقترن طلبات التمديد ببيان الوزير المختص حول الجهود والإجراءات المتخذة لتوفير البدائل المقترحة من المرشحين المحتملين لشغل مركز العمل في نهاية مدة التمديد حرصاً على الإعداد المسبق للقيادات الإدارية.

عدم الموافقة على مقترح تشكيل لجنة لدراسة طلبات التمديد، على أن يتولى الوزراء المعنيون متابعة هذا المسار وفق التسلسل الإداري والوظيفي الناظم لذلك.

اقتراح أن يكون لمجلس الوزراء تمديد المسار الزمني لأي مركز عمل من المراكز المشار إليها زيادةً على ما هو مذكور أعلاه، بناءً على مذكرة تبريرية واضحة تبين الحاجة الماسة للتمديد.

مع الإشارة إلى أن مقترحات وتوصيات اللجنة ليست نهائية بل سيتم رفعها إلى السيد رئيس مجلس الوزراء للنظر بعرضها على مجلس الوزراء للمداولة واتخاذ ما يلزم حيالها.

الرابحون والخاسرون في انتخابات غرف التجارة السورية

ص ٦

١٠ بالمئة نسبة الأراضي الزراعية المعطلة و٥ بالمئة اهتلاك

ص ١٠

تعزيز التخصيص في الوظائف الإدارية الحكومية

ص ١٤-١٥

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٩/ ١٣ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

أول امتحان لحكومة الجلالي... موازنة الـ٢٥ إلى أين تأخذ السوريين؟

التحرر من التركات السابقة السلبية

د. الجلالي: الموازنة مرنة وتراعي حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني

وزير المالية لـ «الاقتصادية»: مشروع الموازنة لا يتضمن أي إضافات جديدة في الضرائب

■ هني الحمدان

حدد المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي خلال اجتماعه يوم الخميس الماضي الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٥ بـ٥٢٦٠٠ مليار ليرة سورية موزعة على ٣٧٠٠٠ مليار للإنفاق الجاري و١٥٦٠٠ مليار للإنفاق الاستثماري بنسبة نمو ٤٨ بالمئة مقارنة بموازنة العام ٢٠٢٤.

وجرى اعتماد مبلغ الدعم الاجتماعي بـ٨٣٢٥ مليار ليرة موزعاً على: الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية ٥٠ مليار ليرة، وصندوق دعم الإنتاج الزراعي ١٠٠ مليار ليرة مقارنة بـ٧٥ مليار أعام ٢٠٢٤، ودعم الدقيق التمويني ٣٨٥٠ مليار أو المشتقات النفطية ٤٠٠٠ مليار مقارنة بـ٢٠٠٠ مليار عام ٢٠٢٤، ودعم الخميرة التموينية ١٢٥ مليار أو صندوق التخفيف من آثار الجفاف ٢٥ مليار أمقارنة بـ١٥ مليار أعام ٢٠٢٤، إضافة إلى صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث ١٥٠ مليار ليرة مقارنة بـ٥٠ مليار أعام ٢٠٢٤، والصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال بـ٢٥ مليار ليرة. كما جرى رصد مبلغ ٢٧٠٠ مليار ليرة لدعم الأدوية والمستلزمات المخبرية والطبية والأدوية السرطانية.

سياسة توسعية

وأكد رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي الدكتور محمد غازي الجلالي أهمية التخطيط كمبدأ ونهج في إدارة الموارد الوطنية، خلافاً لما قد يظنه البعض بأنه قد يتراجع أو ينكفئ في أوضاع عدم الاستقرار وفي بيئة يسودها الكثير من عدم اليقين، إلا أن الحقيقة تذهب في غير ذلك، فالتخطيط يصبح أكثر أولوية في الأزمات وفي عدم الاستقرار، ويتلخص بشكل جوهري في القدرة على ترتيب الأولويات وتخصيص الموارد وإعادة تخصيصها ضمن القنوات الأكثر إنتاجية.

وتحدث الدكتور الجلالي عن أهم ملامح السياسة العامة لصياغة مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٥ على النحو الآتي:

-الحرص على اعتماد سياسة مالية توسعية إلى أقصى الحدود الممكنة والمحكومة أيضاً بقدرات التمويل المتوافرة بما في ذلك حدود التمويل بالعجز، فالحكومة تستهدف تقديم جرعة إضافية لتحريك عجلة الإنتاج الوطني، وكذلك تحريك الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق العام والخاص.

-تقارب الحكومة ملف الإنفاق الجاري من منظور اقتصادي واسع يتمثل بتعزيز الاستهلاك والطلب الوطني، ومن غير المقبول النظر إلى الإنفاق الجاري باعتباره هدراً أو إنفاقاً سلبياً، بل هو في جوهر دورة النشاط الاقتصادي الوطني (الإنتاج، الاستهلاك).

واعتبر الدكتور الجلالي أن تصميم مشروع الموازنة العامة للدولة ينطوي على بنية ديناميكية ومرنة تراعي متطلبات حالة عدم الاستقرار التي يشهدها الاقتصاد الوطني والإقليمي والدولي، إذ جرى رصد اعتماد للاحتياطات الاستثمارية ٤٣٠٠ مليار ليرة، وهذا ما سيتيح للحكومة التفاعل والاستجابة مع أي مستجدات طارئة على صعيد الإنفاق الاستثماري خلال السنة المالية ٢٠٢٥ على مبدأ إدارة الاستثمار والمخاطر.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن مشروع الموازنة يعطي رسالة مباشرة وواضحة إلى الشركاء الوطنيين ولاسيما في القطاع الخاص الوطني، بأن الحكومة تنظر بعين الشراكة الواسعة والبناءة مع هؤلاء الشركاء كافة، وأن دورهم الاقتصادي والاجتماعي هو دور محوري وجوهري، ولا يمكن لاعتمادات الموازنة العامة للدولة وحدها أن تنهض بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، مؤكداً أن القطاع الخاص شريك موثوق وستقدم الحكومة كامل الدعم الممكن لتفعيل طاقات هذا القطاع وضمان أعلى مساهمة ممكنة في الدخل القومي.

52600
مليار ليرة مشروع موازنة الدولة للعام ٢٠٢٥ بنسبة نمو ٤٨ بالمئة

كما أكد الدكتور الجلالي ضرورة التعاطي بكل انفتاح مع السياسات الاقتصادية الكلية لجهة تعزيز كفاءتها وموضوعيتها وتطويرها لتتلاءم مع متطلبات المرحلة. ولفت في هذا السياق إلى سياسات الدعم التي رأى أنها ربما كانت سليمة في زمن ما، عندما كانت تمول من الموارد الذاتية، أما الآن وقد أصبحت تمول بالقطع الأجنبي النادر، فمن الضرورة بمكان إعادة مقاربتها وإعادة هيكلتها والتحرر من التركات السابقة السلبية، وهذا ما سيضمن بالحد الأدنى تجويد كفاءة الإنفاق العام.

إدارة صحيحة للموارد

من جهته أوضح وزير المالية الدكتور رياض عبد الرؤوف أن أسس إنجاز مشروع الموازنة تركزت حول عدد من المقاربات فيما يخص الواقع الاقتصادي والاجتماعي من خلال إدارة الموارد المالية المتاحة بكفاءة والاستمرار بإصلاح هيكلية الموازنة العامة للدولة، بما يسهم بزيادة فعالية الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على المشاريع الاستثمارية ذات الأثر المباشر وترتيب أولويات الإنفاق العام وضبط الإنفاق الإداري والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والاستمرار برصد الاعتمادات اللازمة للدعم الاجتماعي، وتعزيز دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد.

ملامح مشروع الموازنة

وأضاف وزير المالية: قمنا بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٥ ضمن رؤية تهدف إلى إصلاح الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة، وتطوير النسبة التي ستخصص للإنفاق الاستثماري.

تطورت ونمت أرقام الاعتمادات بنسبة ٤٨ بالمئة، وكان التقسيم لهذه الاعتمادات خلال الفترة الماضية (في موازنة عام ٢٠٢٤) ٧٥ بالمئة منها موجه للإنفاق الجاري و٢٥ بالمئة للإنفاق الاستثماري، أما في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٥ فقد جرى توجيه ٣٠ بالمئة من الإنفاق العام للإنفاق الاستثماري، بمعنى تم توجيه حصة أعلى لإنفاق يزيد من مستوى الإنتاج في الاقتصاد السوري.. لإنفاق ذي قيمة مضافة يمكن أن يساهم بنسبة كبيرة بتعزيز معدلات التنمية الاقتصادية، في حين بلغ الإنفاق على الأغراض الجارية ما نسبته ٧٠ بالمئة.

بلغ مجموع اعتمادات الموازنة العامة للدولة للعام القادم /٥٢٦٠٠/ مليار ليرة سورية، جزء كبير من هذا الإنفاق سيخصص لأغراض بداية استثمارية، ولأغراض دعم الإنفاق والمساهمة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

العجز في الموازنة هو أحد أهم المؤشرات ضمن الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٥، حيث تم تخفيض نسبة العجز إلى ٢١ بالمئة، علماً أنها كانت في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤ بنسبة ٢٦ بالمئة، الآن العجز المقدر لعام ٢٠٢٥ هو ٢١ بالمئة، وهذا التخفيض مفيد لأنه عبارة عن حالة صحية يعزز من معدلات أو وتائر النمو في الاقتصاد. الإيرادات المحلية ستمول نحو ٨٠ بالمئة من هذا الإنفاق، ولدينا خطة طموحة لتعزيز الإيرادات ولاسيما من خلال تعزيز العائد من إدارة أملاك الدولة.

لا يوجد في موازنة عام ٢٠٢٥ أي تخطيط لفرض أي ضريبة جديدة.

لدينا إيرادات جارية ستسهم بنسبة كبيرة بتمويل الإنفاق العام للدولة خلال الفترة القادمة.

ناقشنا الوزارات وقمنا بمراجعة المشاريع الاستثمارية لهذه الوزارات كي نضمن أن الإنفاق المخصص لهذه المشاريع الاستثمارية يذهب إلى الغاية التي خصص من أجلها.

كان هناك جو تعاون وتفاعل مع المؤسسات والجهات العامة كافة، ووضعنا برنامج عمل طموحاً لتتبع التنفيذ خلال عام ٢٠٢٥.

نعتقد أن موازنة عام ٢٠٢٥ ستسهم في تعزيز معدلات التنمية الاقتصادية في سورية.

وأكد وزير المالية في تصريح لـ«الاقتصادية» أن مشروع موازنة العام ٢٠٢٥ لا تتضمن أي إضافات جديدة في الضرائب وأن الإطار الناظم لإعداد وهيكلة الموازنة هو توجيهات الرئيس للحكومة بما يسمح في تعزيز الإنتاج والاقتصاد الوطني.

وأوضح أن تصحيح هيكل الموازنة كان عبر تعديل نسب الإنفاق ليصبح ٣٠ بالمئة للإنفاق الاستثماري بدلاً من ٢٥ بالمئة و٧٠ بالمئة للإنفاق الجاري بدلاً من ٧٥ بالمئة كما كان في موازنة العام الجاري ٢٠٢٤، مع اعتباره أن الإنفاق الجاري مهم لجهة أنه إنفاق محفز للطلب ويؤمن احتياجات الجهات العامة والمؤسسات ويضمن استمرار توفر الخدمات التي تقدمها هذه الجهات للمواطنين في حين أهمية الإنفاق الاستثماري تكمن في أنه يحفز العرض عبر خلق معدلات إنتاج أفضل.

30
بالمئة للإنفاق الاستثماري مقابل
70
بالمئة للجاري

مؤشرات مهمة

القراءة الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٥ تشير إلى تبنّي الحكومة لسياسات الإنفاق التوسعي، التي تستهدف استراتيجياً توفير الدعم اللازم للنمو الاقتصادي، واستمرار الاعتماد على تنويع القاعدة الاقتصادية بتسخير تلك السياسات والموارد المالية المتوافرة في هذا الاتجاه، والتركيز على القطاعات ذات العائدين الاقتصادي الاستثماري ودعم الاجتماعي وضبط قنوات دعمه، مع الاستمرار في تحقيق عوائد إضافية متاحة كتلك المتمثلة في استثمار دقيق لكل أملاك الدولة تجنباً من فرض ضرائب جديدة.. ويعكس كل ذلك عزم الحكومة على العمل بوتيرة أسرع في تنفيذ الإصلاحات المأمولة وتطوير السياسات، إضافة إلى التوسع في الإنفاق التحولي الهادف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ما يسهم في تعزيز جودة الحياة، وهو ما أكدت عليه تقديرات حجم الإنفاق الحكومي ومضاعفته، بما يؤهله إلى أن يكون رافداً قوياً للنمو والاستقرار والتنويع الإنتاجي، بالتزامن مع قدرة المالية العامّة على تحمّل عجز مالي في الأجل، يتراوح عند ٢١ بالمئة متراجعاً عما كان عليه في الأعوام الماضية.

مؤشرات تشير إلى عزم الحكومة إلى التنويع واستثمار المتاح وحسن إدارته، واستمرار الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية للمواطنين، إضافة إلى تعزيز جودة الحياة وتطوير الخدمات الحكومية في المجالات، مع تمكين القطاع الخاص ليأخذ دوره ويكون فاعلاً أساسياً في المشهد الاقتصادي القادم، فلا وقت للتوقف عند الشعارات الموروثة، فالوقت هو للعمل والإنتاج والاستثمار ودخول القطاع الخاص برأسماله ليرسم ملامح نهضة إنتاجية واقتصادية.

بالواقع..!!

تجدر الإشارة إلى أن الموازنة العامة في سورية هي موازنة تقليدية أي موازنة البنود والأقسام والأبواب، وبالتالي ليست موازنة إقليمية أو وظيفية، الهدف منها استمرار واقع عمل المؤسسات مع محاولة تحسين الواقع الإنتاجي والاقتصادي، وبالتالي لا يمكن الجزم بأن هذه الموازنة وسابقاتها تسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وجذب المستثمرين، ولكنها تحاول البقاء على رتم الظروف التي تعاني منها موارد الخزينة العامة على ندرتها، فنسب التضخم المرتفعة تشكل تحدياً أمام راسمي السياسة المالية، فلا يمكن أن تضع موازنات توازي نسب التضخم المرتفعة، لأن ذلك يعني بشكل أو بآخر تفاقم العجز في الموازنة العامة أي الاضطرار إلى طباعة فئات نقدية وكتلة نقدية من دون تغطية حقيقية لها وإنتاج سلعي.

مقارنات

أما إذا قمنا بمقارنة موازنة العام ٢٠٢٥ بموازنة العام ٢٠٢٣ البالغة ٥,٥ مليارات دولار، حيث كان سعر الصرف آنذاك عند إقرار الموازنة نحو ٣٠٠٠ ليرة، فهي منخفضة بحوالي ٣٠ بالمئة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التقويم بالعملات الأجنبية هو مجرد مؤشر إلى حجم الموازنة بعملة ثابتة، ولا يعني مطلقاً أن نفقات وإيرادات الحكومة هي بالقطع الأجنبي، حيث نعلم أنها في جلها بالليرة السورية.

بالنسبة لتبويبات اعتمادات الموازنة العامة كإنفاق جارٍ واستثماري، فهناك ارتفاع من ٢٦٥٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠٢٤ إلى ٣٧٠٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠٢٥ للإنفاق الجاري أي بنسبة ٤٠ بالمئة، وكذلك نلاحظ ارتفاعها عند تقويمها بالعملة الأجنبية من ٢,٣ مليار دولار إلى ٢,٧ مليار دولار أي ما نسبته ١٧ بالمئة حسب قراءة الخبير المصرفي الدكتور علي محمد لمشروع الموازنة وتصريحه لـ«الاقتصادية».

وقال: ارتفعت الاعتمادات الأولية لموازنة العام ٢٠٢٥ بنسبة ٤٨ بالمئة من ٣٥٥٠٠ مليار ليرة إلى ٥٢٦٠٠ مليار ليرة، ويلاحظ أنها ارتفعت أيضاً عند تقديرها بسعر الصرف الرسمي، فقد كانت نحو ٣,١ مليارات دولار عام

من غير المقبول النظر إلى الإنفاق الجاري باعتباره هدراً أو إنفاقاً سلبياً

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٩/ ١٣ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

أول امتحان لحكومة الجلالي... سياسة مالية توسعية لأقصى الحدود الممكنة... ولا ضرائب جديدة والاعتماد على موارد أملاك الدولة للتمويل

دعم للأدوية ولا ضرائب جديدة
15 مليار ليرة زيادة في الإيرادات المحققة

٢٠٢٤ بسعر صرف ١١٥٠٠، وأضحت ٣,٩ مليارات دولار بسعر صرف ١٣٥٠٠، والزيادة تقريباً بنسبة ٢٥ بالمئة. بالنسبة للإنفاق الاستثماري فقد ارتفع من ٩٠٠٠ مليار إلى ١٥٦٠٠ مليار ليرة في اعتمادات موازنة العام ٢٠٢٥، أي أنها ارتفعت ٧٣ بالمئة بالليرة السورية.

هذا وتشكل نسبة الإنفاق الاستثماري ٣٠ بالمئة من موازنة عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ٢٥ بالمئة بالعام ٢٠٢٤ و١٨ بالمئة في موازنة العام ٢٠٢٣، وهي أضحت تقارب مع ما هو في الأعراف بألا يقل الإنفاق الاستثماري عن ٣٠ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة، فكلما ارتفع مقارنة بالجاري فهو دليل على تركيز السياسات المالية والاقتصادية على النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة وتحسين الواقع الاقتصادي، ولكن من ناحية أخرى، فلا عبرة كبيرة لزيادة نسبة الإنفاق الاستثماري عن العام الذي سبقه، فمثلاً موازنة عام ٢٠٢٤ شهد ارتفاع الإنفاق الاستثماري بنحو ٢٠٠ بالمئة عنه في عام ٢٠٢٣، فالعبرة تأتي بالتوظيف الصحيح لهذه الاعتمادات الاستثمارية.

أما لدى التقويم بالدولار، فقد قفز الإنفاق الاستثماري من ٠,٧٨ مليار دولار عام ٢٠٢٤ إلى ١,١ مليار دولار عام ٢٠٢٥ بنسبة ٤١ بالمئة.

ارتفاع الاستثماري

الملاحظ حسب د. محمد أن موازنة ٢٠٢٥ منخفضة بنسبة ٣٠ بالمئة عن موازنة ٢٠٢٣ بالدولار، حيث أن الانخفاض هو من نصيب الإنفاق الجاري بنسبة ٤٠ بالمئة، في حين الإنفاق الاستثماري مرتفع بنسبة ١٠ بالمئة.

لا شك أن الحكومات السورية المتعاقبة ملتزمة بالفترة الدستورية الناظمة لإعداد مشروع الموازنات العامة، كما تنص المادة ٧٩ من دستور العام ٢٠١٢ والتي تقول أنه لكل سنة موازنتها الخاصة بها، والتي يجب عرضها على مجلس الشعب قبل شهرين من بداية السنة المالية للموازنة المعتمدة وقبل بداية العام، وذلك إتاحة في المجال لتطبيق نص المادة ٨٠ من دستور عام ٢٠١٢ والتي تقول أن على مجلس الشعب أن يناقش الموازنة بدئاً بدئاً وفصلاً فصلاً والقيام بإقرارها بعد ذلك بقانون.

تفاصيل الجاري

فيما يتعلق بتفاصيل الإنفاق الجاري، الذي يضم بند الرواتب والأجور وكل ما له علاقة بإنفاق الدولة ومؤسساتها العامة، فقد ارتفع الإنفاق الجاري بنسبة ٤٠ بالمئة، أي ١٠٥٠٠ مليار ليرة، لكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن من هذا الارتفاع هناك ٢٥٠٠ مليار تكلفة زيادة الرواتب والأجور التي أقرت في شهر شباط ٢٠٢٤ بنسبة ٥٠بالمئة، وهذا يعني أن بند الإنفاق الجاري ارتفع (من دون بند الرواتب والأجور) من ٢٠٣٨٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢٤، إلى ٢٨٣٨٦ مليار ليرة، أي ٨٠٠٠ مليار ليرة، حيث يمكن تقدير حجم الرواتب بكتلة ٨٦١٤ مليار ليرة، وهي عبارة عن ٢١١٤ ملياراً كتلة رواتب ٢٠٢٣، و٤٠٠٠ مليار زيادة الرواتب نهاية العام ٢٠٢٣، و٢٥٠٠ مليار زيادة شهر شباط ٢٠٢٤.

الإنفاق الجاري خسر ١,٨ مليار دولار في اعتمادات موازنة العام ٢٠٢٥، مقارنة بموازنة العام ٢٠٢٣.

الدعم الاجتماعي

بلغ حجم الدعم الاجتماعي ٨٣٢٥ مليار ليرة مرتفعاً من ٦٢١٠ مليارات في موازنة العام ٢٠٢٤ و٤٩٢٧ ملياراً في موازنة ٢٠٢٣، أي ارتفاع بنسبة ٣٤ بالمئة بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، وبقي مرتفعاً أيضاً عند تقويمه بالعملة الأجنبية بواقع ١٤ بالمئة، حيث بلغ ٠,٦٢ مليار دولار عام ٢٠٢٥ في حين ٠,٥٤ مليار عام ٢٠٢٤، إلا أن الواقع يتضح أكثر عند المقارنة بموازنة العام ٢٠٢٣، حيث بلغ حينها ٠,٦٤ مليار دولار، أي أن الحكومة خلال عامين تخلصت من عبء مليار دولار كدعم مقدم.

بقيت بعض بنود الدعم الاجتماعي على حالها مثل ٥٠ ملياراً للمعونة الاجتماعية، على حين ارتفع دعم الإنتاج الزراعي من ٧٥ ملياراً إلى ١٠٠ مليار، وكذلك ارتفع دعم الري الحديث من ٥٠ ملياراً إلى ١٥٠ ملياراً، أما دعم الخميرة فقد كان في موازنة ٢٠٢٣ نحو ١٠٣ مليارات وأضحى ١٢٥ ملياراً، أما دعم مناطق متضررة من الزلزال فقد انخفض من ٧٥ ملياراً إلى ٢٥ ملياراً، وذلك نتيجة القيام بسداد جزء مهم من التعويضات للأسر المتضررة، أما دعم آثار الجفاف فقد ارتفع من ٧ إلى ٢٥ ملياراً.

الضعف للمشتقات النفطية

أما بالنسبة لدعم المشتقات النفطية فقد ارتفعت من ٢٠٠٠ مليار في العام ٢٠٢٤ إلى ٤٠٠٠ مليار ليرة، على حين كانت ٣٠٠٠ مليار في عام ٢٠٢٤، بمعنى أنها ارتفعت بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ بنسبة ١٠٠ بالمئة بالليرة السورية، ولكن التقييم الأفضل لهذا البند هو بالدولار باعتبار أن ٨٠ بالمئة من حاجتنا من المشتقات النفطية مستوردة، فقد بلغ دعم المشتقات للعام ٢٠٢٥ نحو ٠,٣ مليار دولار مقارنة مع ٠,١٧ مليار دولار عام ٢٠٢٤، وأعتقد أن السبب يعود لتوقع ارتفاع في أسعار النفط عالمياً نتيجة التوترات في منطقة الشرق الأوسط المتزامن مع ارتفاع أجور الشحن والنقل إلخ، ويتضح أيضاً استقرار الواقع كما هو دون خضات كبيرة في التسعير للمشتقات في العام القادم، أما الدليل المهم للاستبعادات من الدعم وتحرير الأسعار، فقد أضحت واضحة، فدعم المشتقات عام ٢٠٢٣ كان نحو ١ مليار دولار، على حين في ٢٠٢٥ نحو ٠,٣ مليارات دولار فقط.

السكر والرز خرجا

بند دعم السكر والرز تم إلغاؤه من موازنة العام ٢٠٢٤ وهو غير موجود أيضاً في موازنة ٢٠٢٥، وبالتالي لا يوجد دعم للسكر والرز في موازنة العام القادم!

دعم مضاعف للدقيق التمويني

القراءة التالية حول بند الدقيق التمويني في ٢٠٢٥ بقيمة ٣٨٥٠ مليار ليرة، على حين لا معلومات عن حجمه في عام ٢٠٢٤، في حين كان ١٥٠٠ في موازنة العام ٢٠٢٣، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى ارتفاع سعر شراء القمح المسلم من الفلاحين إلى المؤسسة العامة السورية للموسم الحالي إلى ٥٥٠٠ ليرة للكغ، إضافة إلى زيادة بعض التعويضات المتعلقة بالمطاحن والأفران وغيرها، كذلك زيادة مصاريف المستلزمات السلعية والخدمية سواء المشتقات النفطية اللازمة للعمل أم قطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف والصيانة، وكذلك ارتفاع أجور الطحن ونقل القمح.

الجديد دعم الأدوية!

يلاحظ في موازنة عام ٢٠٢٥ رصد دعم للأدوية بقيمة ٢٧٠٠ مليار ليرة سورية، فيما لم تكن موجودة في الأعوام السابقة!

لم يكن ظاهراً!

لم يظهر بند دعم الطاقة الكهربائية في ضمن بنود الدعم الاجتماعي في العام ٢٠٢٥، وكذلك في العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، على حين كان قد بلغ في عام ٢٠٢٣ نحو ٤٤١٢ مليار ليرة سورية حسب تصريحات إعلامية، حيث قالت وزارة المالية حينها أنه ستتم معالجته وفق سلسلة التشابكات المالية مع الجهات العامة.

العجوزات!

تجدر الإشارة إلى أن عجز الدقيق التمويني غير معلوم بشكل دقيق، لكن الرقم الموجود في موازنة عام ٢٠٢٥ هو لدعم الدقيق التمويني بقيمه ٣٨٥٠ مليار ليرة سورية، فعلى سبيل المثال كان عجز الدقيق التمويني في عام ٢٠٢٣ نحو ٣٠٣٧ مليار ليرة سورية، تم رصد دعم له في موازنة عام ٢٠٢٣ بمبلغ ١٥٠٠ مليار ليرة سورية، وتم التصريح بأن إطفاء الباقي من العجز سيكون من خلال قروض من المصرف المركزي للمؤسسة العامة للحبوب.

وفيما يتعلق بالعجز في موازنة عام ٢٠٢٥ لا يمكن تقديره نتيجة عدم القدرة على معرفة حجم الإيرادات المتوقعة وعدم الإفصاح عنها، لحين إقرار الموازنة كقانون، لكن وزير المالية صرح بأن العجز هو بنسبة ٢١ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة، ما يعني أن العجز قد يبلغ ١١٠٥٠ مليار ليرة، فيما كان العجز في موازنة عام ٢٠٢٤ نحو ٩٢٣٠ مليار ليرة سوريه تشكل نسبه ٢٦ بالمئة من موازنة العام ٢٠٢٤، وإن عدنا إلى موازنة العام ٢٠٢٣ كان العجز نحو ٤٨٦٠ مليار ليرة، بما يشكل نسبة ٢٩ بالمئة من اعتمادات موازنة العام ٢٠٢٣، وبنظرة سريعة نكتشف أن نسبة العجز من إجمالي الموازنة في العام ٢٠٢٥ هي الأقل من بين العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ حسب قراءة د. محمد!!

١٥ ملياراً زيادات في الإيرادات

مما سبق يقودنا إلى أن الإيرادات المقدرة في العام ٢٠٢٥ تبلغ نحو ٤١٥٥٠ مليار ليرة سورية، وبحسب تصريح وزير المالية، فإن هذه الإيرادات ستكون بشكل أساسي من الضرائب المعمول بها حالياً إضافة إلى تحسين الإيرادات من خلال تعزيز العائد على إدارة أملاك الدولة، وعند مقارنة هذه الإيرادات مع إيرادات العام ٢٠٢٤ نرى أن إيرادات العام ٢٠٢٤ كانت بنحو ٢٦٢٧٠ مليار ليرة سورية، وهذا يعني أن إيرادات العام ٢٠٢٥ مرتفعة بنحو ٥٨ بالمئة عن إيرادات العام ٢٠٢٤، أي بقيمة ١٥٢٨٠ مليار ليرة سورية، وأعتقد أن هذا رقم مهم جداً أن تحقق فيعني تعزيز للإيرادات العامة.

بنظرة سريعة لأرقام العجز في السنوات الماضية فيمكن القول إن العجز في العام ٢٠٢٢ كان قد بلغ ٤١١٨ مليار ليرة سورية مشكلة نسبة ٣١ بالمئة من إجمالي موازنة العام ٢٠٢٢، على حين بلغ ٤٨٦٠ مليار ليرة سورية في العام ٢٠٢٣ مشكلاً نسبة ٢٩ بالمئة من إجمالي الموازنة لعام ٢٠٢٣، ليرتفع عجز عام ٢٠٢٤ إلى ٩٢٣٠ مليار ليرة سورية مشكلاً نسبة ٢٦ بالمئة من إجمالي موازنة العام ٢٠٢٤، أما في العام ٢٠٢٥، فالعجز نحو ١١٠٥٠ مليار ليرة سورية مشكلاً نسبة ٢١ بالمئة من إجمالي اعتمادات موازنة العام ٢٠٢٥.

من خلال المقارنة بين زيادة الإنفاق الجاري في موازنة العام ٢٠٢٥ وكتلة الرواتب التي جرى احتسابها بشكل تقريبي، يمكن القول إن الإنفاق الجاري ازداد بقيمة ٨٠٠٠ مليار، فيما كتلة الرواتب هي ٨٦١٤ مليار ليرة سورية، وبالتالي فالاستمرار بالإنفاق الجاري العادي للعام ٢٠٢٥ كما هو في العام ٢٠٢٤ من دون زيادة ولا ليرة في الإنفاق الجاري، فإنه يمكن القول إن الزيادة في هذا الإنفاق للعام ٢٠٢٥ مقارنة بالعام ٢٠٢٤ قد تكون كفيلة بزيادة الرواتب بنسبه ١٠٠ بالمئة، ويبقى هذا افتراضاً فقط.

حجم سندات الخزينة سيرتفع!

طبعاً إطفاء العجز للعام ٢٠٢٥ سيكون عبر إصدار روزنامة سندات خزينة لعام ٢٠٢٥، وأعتقد أن حجم سندات الخزينة سيرتفع في روزنامة عام ٢٠٢٥ نوعاً ما عن رزنامة العام ٢٠٢٤ البالغة ١٠٠٠ مليار، حيث أنه مع زيادة حجم العجز يجب أن يكون حجم سندات الخزينة أكبر، وأن تحاول وزارة المالية استقطاب حجم أكبر من المبالغ عبر سندات الخزينة للتقليل من حجم الإصدار النقدي أو الاقتراض من المصرف السوري المركزي لما لذلك من تأثير سلبي في المؤشرات الاقتصادية، فكلما زاد حجم الاكتتاب بسندات الخزينة كان ذلك أفضل.

ضخ ٨٣٢٥ مليار ليرة للدعم الاجتماعي

النقطة الأخيرة المتعلقة بحجم الدعم الاجتماعي فأعتقد أن هذا المبلغ المرصود له في موازنة العام ٢٠٢٥ والبالغ ٨٣٢٥ مليار ليرة سورية، ومع التوجه الحكومي نحو استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي، فنحن أمام ضخ كتلة نقدية في العام ٢٠٢٥ بواقع ٨٣٢٥ مليار ليرة سورية في الحسابات المصرفية للمستفيدين، وهذه كتلة يجب أن يتم تدقيق في حجم تأثيرها في السوق، ولاسيما أنها تمثل نسبة ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢١ البالغ نحو ٢٦٠٠٠ مليار (أحدث رقم متوافر)، وإن كتلة الدعم هذه يمكن أن تكون لمادة الخبز، باعتبار أن ربطة الخبز تكلف بحسب تصريحات رسميه ٨٠٠٠ ليرة سورية، وقد تباع بـ٣٥٠٠ ليرة سورية، فإن الدعم سيكون بحدود ٥٠٠٠ ليرة سورية للربطة الواحدة، وبافتراض سيناريو الاحتياج العائلي إلى ١٠ ربطات أسبوعياً، فنحن أمام كتلة نقدية قد تكون ١٤٤٠٠٠٠ ليرة سورية للعائلة سنوياً، وكذلك مادة المازوت باعتبار أن تكلفة الليتر بحسب بعض التصريحات نحو ١١٠٠٠ ليرة سورية، وأصبح يباع للعائلة بـ٥٠٠٠ ليرة سورية، فيمكن القول إن دعم ٥٠ ليتراً التي توزع لكل عائلة سيكون بحدود ٣٠٠ ألف ليرة سورية سنوياً، وما تبقى سيكون لماده الغاز التي لم يتضح بعد الدعم لها.

انكماش وتراجع

من جهته أبدى الخبير الاقتصادي جورج خزام تحفظه إزاء مؤشرات مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المقبل وقال: إن كل الزيادات بالموازنة العامة لعام ٢٠٢٥ التي تم الإعلان عنها لن تنعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن وعلى النشاط الصناعي والزراعي والتجاري وذلك للأسباب التالية:

لأن طريقة تحصيل تلك الزيادات المالية لم تكن من خلال زيادة النشاط الصناعي والزراعي والتجاري ومعه زيادة تحصيل الضرائب على الأرباح بسبب زيادة سرعة دوران العجلة الاقتصادية، وإنما كانت بسبب إقرار زيادة بالتحصيل المالي على المصانع والأعمال التجارية، وزيادة كبيرة بالرسوم الجمركية للمستوردات ورفع تكاليف الإنتاج الذي يترافق مع زيادة كبيرة جداً بأسعار المحروقات والكهرباء الصناعية والمصاريف المباشرة وغير المباشرة، وعليه سوف يحصل انكماش وتراجع بالاقتصاد سوف تكون نهايته زيادة البطالة والكساد ومواجهة الخطر القادم للتضخم النقدي الجامح،

بالإضافة للتوسع بطباعة ورقة الـ٥٠٠٠ ليرة من دون تغطية سلعية بزيادة الإنتاج أو تغطية بالذهب والدولار.

وأضاف: إن زيادة الإنفاق العام يعني زيادة كمية الأموال بالليرة السورية المتداولة بالأسواق بالمقارنة بكمية البضائع والدولار المعروضة للبيع، ومعه ارتفاع بسعر البضائع والدولار معاً وزيادة التضخم النقدي، وتحقيق زيادة بالإنفاق العام لا يعني بالضرورة تحسين مستوى معيشة المواطنين، لأنه يجب معرفة هل تلك الزيادة بالإنفاق العام هي لمصلحة التوسع الصناعي وزيادة الإنتاج الذي يترافق مع تحرير الاقتصاد من كل القيود التي تم وضعها من قبل المصرف المركزي على حركة الأموال والبضائع من أجل تخفيض الاستهلاك بحجة تخفيض الطلب على الدولار من أجل تثبيت وتخفيض سعره.

حتى يستفيد المواطن من أي زيادة بالإنفاق العام يجب أن تقترن تلك الزيادة بتراجع الهدر والفساد في ذلك الإنفاق، بالإضافة إلى إنفاق تلك الأموال بالمشاريع الضرورية الأكثر حاجة للتنفيذ للبلد، كأن تكون بتأسيس عشرات التوربينات الهوائية غرب حمص لحل أزمة الكهرباء لكل الشعب السوري بدلاً من تأسيس إنفاق بملايين الدولارات لمدينة واحدة لحل أزمة بعض الاختناقات المرورية في وقت الذروة.

إن القطاع العام لن يستطيع النهوض بالاقتصاد الوطني بسبب الهدر الكبير وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، لذلك يجب إعطاء الحرية المطلقة للقطاع الخاص بالعمل التجاري والصناعي والزراعي حتى يقوم بتلك المهمة وإلغاء كل قرارات المصرف المركزي التي تعتمد على تقييد حرية حركة الأموال والبضائع..

أي باختصار تطبيق قواعد اقتصاد السوق الاجتماعي الحر، مثل دول الخليج وأوروبا مع التحرر الكامل من رواسب الأفكار الباطلة القديمة في إدارة الاقتصاد السوري.

دعم كبير لمشروع التحول للري الحديث وملحوظ لصندوق مكافحة الجفاف

خبير اقتصادي: دعم ربطة الخبز سيكون بحدود 5 آلاف ليرة للربطة الواحدة

الرابحون والخاسرون في انتخابات غرف التجارة السورية

طرطوس وحلب... مباراة انتخابية لم تخلو من المفاجآت

صافي لـ«الاقتصادية»: لا يخلو الأمر من وجود بعض الاعتراضات وسيجري تدقيقها

■ شادية إسبر

ما الذي يستفيده التاجر من الفوز بعضوية مجلس إدارة الغرفة التي ينتسب إليها، لبدخل معترك مع أبناء كاره في تنافسية قد تكون أحياناً غير شريفة وأخرى صدامية وثالثة تحالفية توافقية؟

سؤال يطرحه الجميع مع ما شهدته الفترة الماضية من مراحل العملية الانتخابية لاختيار مجالس غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة في المحافظات للدورة ٢٠٢٤- ٢٠٢٨ التي تنوعت مشاهدها والأقاويل حولها، وتغيرت آليات التحضير لها، وتعليمات وشروط الترشح والانتخاب، وصولاً لإجرائها إلكترونياً.

يمنح الوصول إلى عضوية مجلس إدارة الغرفة، إضافة لتمثيل مصالح قطاع الأعمال والدفاع عنها، فرصة للتاجر كي يعزز علاقاته ويبني شبكات تجارية بين رجال الأعمال الآخرين، ما يمكنه من الدخول بشراكات جديدة ويمنحه فرص عمل، والأهم أنه طريق مضمون يوصله ليكون شريكاً في صنع القرارات الاقتصادية والتجارية التي تؤثر في الأعمال، وفق ما يؤكد عدد من المرشحين والفائزين والناخبين، فكيف جرت العملية الانتخابية؟ وما نتائجها في الغرفتين الكبريين طرطوس وحلب؟

غرفة درعا ونظيرتها بدير الزور هدوء ما قبل الانتخابات

عدد الناخبين جيد

رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة زين صافي في تصريح خاص لـ«الاقتصادية» أكد أن عدد الناخبين كان جيداً نسبياً في غرفتي تجارة حلب وتجارة وصناعة طرطوس.

وعن العوامل التي ساهمت بزيادة الإقبال مقارنة بالدورات السابقة؟ قال صافي: يعود هذا الإقبال إلى عدة عوامل أعطت الناخبين والمرشحين الثقة بنزاهة الانتخاب لهذه الدورة، ومنها مرسوم السيد الرئيس رقم ٢١ لعام ٢٠٢٤ الذي قسم الناخبين والمرشحين إلى شريحتين، بحيث لا يتيح للناخب انتخاب مرشحين من خارج شريحته، بالإضافة إلى التعليمات الصادرة عن الوزارة واللجان المشكلة من الوزارة والتي أثبتت جدارتها من أول مرحلة في العملية الانتخابية من خلال دراسة وتدقيق طلبات المرشحين لجهة توافقها مع القانون والتعليمات الصادرة عن الوزارة لنهاية العملية الانتخابية وصدور النتائج.

اعتراضات سُتدقق

عن وجود أي اعتراضات أضاف صافي: لا يخلو الأمر من وجود بعض الاعتراضات التي سيجري تدقيقها ومعالجتها وفق القوانين والأنظمة، ومع ذلك قامت الوزارة باستطلاع رأي لعدد من المرشحين في جميع المحافظات، وجرى نشرها على صفحه الوزارة، حيث أكد جميعهم على شفافية العملية الانتخابية الإلكترونية وارتياحهم الشديد لظهور النتائج فوراً بعد إغلاق العملية الانتخابية.

وبشأن ضبط العملية في انتخابات غرفة حلب بعد ما ساد من أجواء في قطاع الأعمال الحلبي رصدته «الاقتصادية» خلال مرحلة دراسة الطلبات والدعاية الانتخابية؟ أكد صافي أنه لم ترد اللجنة أي شكاوى من المرشحين لعضوية مجلس إدارة حلب، وأضاف: حرصنا خلال سير عملية الاقتراع على استطلاع آراء المرشحين بين الحين والآخر وكانت تصريحاتهم إيجابية، مؤكدين نزاهة العملية الانتخابية ونزاهة اللجنة، وأبدوا إعجابهم بالتنظيم وبالاقتراع الإلكتروني، وتم نشر تصريحاتهم على صفحة الوزارة.

تقول المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٠ للعام ٢٠٢٠: «يعد فائزاً في عضوية مجلس الإدارة من حصل على أكثرية أصوات المقترعين، وفي حال تساوي الأصوات يرجح الأقدم تسجيلاً في الغرفة»، فمن حقق ذلك في حلب وطرطوس؟

غرفة حلب

الخميس ١٠ تشرين الأول جرت الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة حلب في مقر الغرفة بالمدينة، فقد بلغ عدد الناخبين على الشريحة الأولى ٣٠٥ ناخبين من أصل ٤٤٢ ناخباً، ومن الشريحة الثانية انتخب ٣٠٥ ناخبين من أصل ١٨٤٤ ناخباً، علماً أنه لم يتم الاقتراع على الدرجة الثالثة لوجود مرشح واحد فاز بالتزكية، وفق رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة.

وكانت لوائح القبول أظهرت أن عدد المرشحين لانتخابات الغرفة بلغ ٢٤ مرشحاً من الشريحتين الأولى والثانية تنافسوا على ١٢ مقعداً لمجلس إدارة الغرفة؛ وأظهرت النتائج تصدر المرشح محمد عامر حموي الفائزين بحصوله على ١٨١ صوتاً من اجمالي عدد الأصوات البالغ ٣٠٥ أصوات، وهو رئيس الغرفة السابق، تلاه أحمد الخسارة بـ١٤٤ صوتاً، وفي المرتبة الثالثة جاء إبراهيم بدوي بـ١٤١ صوتاً، وتوالى ترتيب الأسماء، فادي مزيك، سامر نواي، محمد شيخو، محمد علي أبو راس، لؤي ثومان، محمود العوض الصويري، وهذه الأسماء العشرة من الشريحة الأولى، في حين نال محمد شاهين من الشريحة الثانية ١٥٣ صوتاً من إجمالي عدد الأصوات البالغ ٣٠٥ أصوات، تلاه سعيد بلوي بـ١٤٠ صوتاً للشريحة ذاتها.

وتحت مقولة (كل صناعي تاجر لكن ليس كل تاجر صناعياً) كانت اشتدت أجواء المنافسة في غرفة تجارة عاصمة الصناعة السورية، أجواء سبقت العملية الانتخابية كانت على أشدها بين قائمتين (حلب التجارية، تجار حلب) اللتين استحوذتا على ٢٠ اسماً، في حين خاض الأربعة المتبقون الانتخابات منفردين، فقد أظهرت النتائج تنوع الفائزين بين القائمتين والمستقلين، فهل يعني أن إرادة الناخبين فرضت نفسها أم أن هناك تحالفات خفية غير معلنة وفق توصيف شريحة تجارية حلبية؟ أمر رأته شريحة أخرى أنه غير واقعي أو منطقي، وخاصة بعد إقرار نظام الشرائح والانتخاب الإلكتروني الذي قطع الطريق على من يظن نفسه قادراً على التحكم، كما ضمن حق التاجر الحقيقي الذي يريده الناخبون أن يمثل مصالحهم بالوصول إلى مجلس الإدارة.

غرفة طرطوس

قبل حلب بيوم واحد كانت غرفة تجارة وصناعة طرطوس أجرت انتخابات أعضاء مجلس إدارتها (الأربعاء ٩ تشرين الأول)، وبعد منافسة محتدمة، بدأت منذ المراحل الأولى للعملية الانتخابية حتى قبل فتح باب الترشح، خلصت نتائج الانتخابات في الغرفة التي توسعت لهذه الدورة الانتخابية، وفق تسلسل الأصوات، إلى الترتيب التالي:

للشريحة الأولى، نال الرقم الأعلى المرشح عمران شعبان محمد ٣٢٦ صوتاً، تلاه بالترتيب: كفاح قدور- سامي الضيعة- محمد سخية- سامي الخطيب- سلمان ريا- ذكي طيار- مازن حماد- فراس حرباً- عز الدين خضر.

وعن الشريحة الثانية فاز كل من حسن ديوب بـ٤٢٩ صوتاً، وعاصم ونوس بـ٢٤٠ صوتاً.

وعن عدد الناخبين في غرفة تجارة وصناعة طرطوس أفاد صافي بأنه بلغ بالشريحة الأولى ٤١٤ ناخباً من أصل ٤٨٧ ناخباً، ومن الشريحة الثانية انتخب ٧٠٧ من أصل ٢٢٠٩ ناخبين، كاشفاً عن أنه لم يتم الانتخاب على الدرجة الرابعة من الشريحة الثانية لوجود مرشح واحد فاز بالتزكية.

وكانت أجواء انتخابات طرطوس شهدت مشاركة لافتة وحضوراً مكثفاً للناخبين والتجار ومرشحيهم، وفق مصادر «الاقتصادية»، ورغم المنافسة المحتدمة بين من يخوضون الانتخابات في قوائم أو مستقلين سادت حالة من الرضا والإيجابية لكون العملية الانتخابية جرت إلكترونياً، مع الإشارة إلى أن البعض اعتبر الأجواء المشحونة حالة طبيعة وصحية تحصل في أي انتخابات وفق تعبير مرشحين وناخبين.

درعا تفتح الأسبوع والدير تختتم العملية

الأسبوع الأخير من العملية الانتخابية لدورة ٢٠٢٤- ٢٠٢٨ سيشهد انتخابات مجالس إدارة ثلاث غرف هي درعا والرقة ودير الزور، تفتتحه غرفة تجارة وصناعة درعا يوم الأحد ١٣ تشرين الأول في مقرها بالمدينة.

التحضيرات التي جرت على قدم وساق خلال الأسبوع الماضي، كانت شهدت الأربعاء الإعلان عن تشكيل أولى القوائم تحت اسم «قائمة مرشحي حوران» وضمت ٨ مرشحين هم (قاسم المسالمة- عبد الرحمن الحريري- وهيب المقداد- فراس بجبوج -فارس الأصفر- مزيد العمر- عز الدين الفقيه- محمد العمري).

وخلال مرحلة الدعاية الانتخابية نظم المرشحون لقاءات مع الناخبين، إذ أكد تجار وصناعيو درعا أن «غرفة تجارة وصناعة محافظة الخير الزراعي الوفير تستحق الأفضل دوماً» وفق ما جرى تداوله من أحاديث في قطاع الأعمال، وكانت من أبرز الأهداف الكثيرة التي أعلن عنها المرشحون في لقاءاتهم مع الناخبين النهوض بالواقع الاقتصادي للمحافظة، وتفعيل دور غرفة التجارة والصناعة أكثر بما يخدم المصلحة العامة، وخصوصاً في هذه المرحلة الاقتصادية الحساسة والتي جرى وصفها في المجالس التجارية بمرحلة «التعافي الاقتصادي».

وبعد درعا، كان من المفترض أن تنتخب الهيئة العامة لغرفة تجارة وصناعة الرقة أعضاء مجلس إدارة غرفتها الأربعاء ١٧ تشرين الأول في مقر الاتحاد العام بدمشق، في حين تختتم العملية الانتخابية السبت القادم ١٩ تشرين الأول في غرفة دير الزور، وفق معلومات نشرتها الاقتصادية سابقاً، في حين أكد صافي في تصريحه الأخير للصحيفة يوم الجمعة ١١ تشرين الأول الجاري أنه: فيما يتعلق بانتخاب غرفتي تجارة وصناعة درعا ودير الزور فإنها قائمة إلى تاريخه، أما فيما يتعلق بغرفة تجارة وصناعة الرقة فقد انسحب مرشح وفاز باقي المرشحين بالتزكية.

فروعنا

ر.ت	فرع	عنوان الفرع	رقم هاتف
1	الإدارة العامة	ساحة المحافظة – جانب MTN	011-9596
2	القصور	حي القصور – شارع الكندي	011-4437791
3	حماة	شارع صلاح الدين – مقابل تجاري 4	033-2212444
4	طرطوس	شارع الثورة – جانب محطة فلسطين	043-2230520
5	حمص	شارع باب هود الرئيسي – مقابل بناء المهندسين	031-2466073
6	حلب	شارع الشلال – محطة بغداد	021-2251004
7	اللاذقية	شارع بغداد – جانب نقابة المهندسين	041-2220807
8	النبك	النبك – الحي الغربي – طريق المشفى	011-7223666
9	أشرفية صحنايا	أشرفية صحنايا – جانب بنك بيمو السعودي الفرنسي	011-6752054 011-6752055

كواتنا

ر.ت	كوة	عنوان الفرع	رقم هاتف
1	شيراتون	فندق شيراتون – دمشق	011-2121700
2	حريقة	شارع غسان – عقار 1388	011-2261755
3	مول قمرين	ريف دمشق – امتداد طريق القنيطرة – مقابل مدخل جديدة عرطوز الثاني – مول قمرين	الافتتاح قريباً
4	معبر نصيب	الحدود السورية الأردنية – معبر نصيب	الافتتاح قريباً

تمويل المستوردات وتنفيذ تعهدات التصدير وفق الضوابط والقوانين السارية والصادرة عن مصرف سورية المركزي.

تصريف العملات

استلام و تسليم الحوالات عبر شبكة مراسلينا في الخارج وهم :

المراسل الخارجي	الدولة	عنوان الفرع الرئيسي	رقم الهاتف
شركة الضامنة للصرافة	الأردن	الجاردنز مجمع رقم 131 بجانب مطعم السروات	00962-777000033
شركة الكمال للصرافة	الأردن	شارع الشريف ناصر بن جميل – قرب دوار المدينة الرياضية	00962-65600060
شركة العلاونة للصرافة	الأردن	الشميساني شارع عبدالحميد شومان مقابل شركه زين سابقا	00962-798202020
شركة حمزة للصرافة	الأردن	عمان – صويلح – بجانب سوق الذهب / محطة الباص السريع	00962-65378778
شركة مشربش للصرافة	الأردن	الجاردنز/ شارع وصفي التل عمارة 133 بجانب مطعم السروات	00962-64004000
شركة المريسي للصرافة	اليمن	شارع بينون خلف برافوا سنتر	00967-1613667
شركة الصفا للصرافة	الكويت	جليب الشيوخ–شارع محمد ابن القاسم–بجانب صيدلية فلسطين	00965-22200454
شركة محمد المصري وشركاه للصيرفة	لبنان	بيروت الدورة تحت الجسر بناية قسيس	00961-1260000
مصرف الطيف الاسلامي للحولات المالية	العراق	العراق / بغداد / كرادة داخل / قرب ساحة كهرمانة	00964-7901140809
شركة الشنواني للصرافة	الأردن	الشميساني شارع الشريف ناصر بن جميل بجانب السيفوي	00962-5606044
شركة غلوبال للصرافة	الإمارات	Souq Tower, Ground Floor – Liwa /أبو ظبي	00971-26222078
شركة السويس للصرافة	الأردن	عمان الصويفية شارع الحمرا مجمع القاضي التجاري	00962-65857111
شركة الملك الضاري للصرافة	الكويت	الفروانية – جليب الشيوخ – قطعة 1 – مجمعات جليب – سوق الصرافة – مبنى شركة البروج للاستثمار العقاري – الدور الأرضي – وحدة 1	00965-51005280
شركة النعمان للصرافة	اليمن	صنعاء –التحرير – شارع علي عبدالمغني خلف سينماء بلقيس	00967-01288501
شركة زمزم للصرافة	الأردن	عمان –الجاردنز –شارع وصفي التل –مجمع السلامه –بناء رقم 142	00962-64001007
شركة سويس رميت للصرافة	سويسرا	سويس ريميت ايه جي – زيورخ 8004 سويسرا	0041-765018553

Head office / Main branch : Mohafazzah square – opposite to MTN co.

Tel: +963 11 9596 – +963 11 2314550 – Mob : +963 966 009 596 – Fax : +963 11 2320997

Email: info@uecsy.com www.uecsy.com www.facebook.com/uecsy Zoom in/out.

وثقتكم يكتمل عطاؤنا

القواعد المقدسة لقانون العاملين القادم..

لكل وظيفة طبيعتها وبالتالي أسسها المختلفة عن الوظائف الأخرى

العلاقة الوظيفية يجب أن تصبح عقداً بين المؤسسة والموظف

العامل بالقطاع الإنتاجي مقدس و لا محاباة شخصية في سوق العمل

■ شادية إسبر

باهتمام القيادة الأعلى في البلاد، قانون العاملين الأساسي جزء من عملية تطوير الدولة، خصّهُ السيد الرئيس بشار الأسد كأحد العناوين الجوهرية خلال الكلمة التوجيهية للوزارة الجديدة.

سيادة الرئيس طرح في هذه الجزئية تساؤلات لتكون مسارات عمل محددة، وبوصلة يسير عليها المسؤولون في مرحلة الدراسة والإعداد للخروج بقانون أو قوانين تحقق الأهداف الكبرى، ودليلاً يحتم الإنجاز، فما متطلبات الوصول إلى قانون عاملين يحقق المرجو منه في تنظيم الوظيفة العامة بكل تفاصيل من تفاصيل الحقوق والواجبات؟ هل البيئة والظروف مناسبة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أم إنها جميعاً فرضت الحاجة للتغيير الملح؟ أين العاملون في الدولة من صنع القانون الخاص بهم؟ ما الثغرات في النافذ ليتم تداركها في القادم؟ أسئلة كثيرة بحثناها، لكن بعضها من قبيل أين وصل العمل على مشروع قانون الخدمة العامة في وزارة التنمية الإدارية؟ وما معوقات التقدم فيه؟ ومتى يرى النور؟ بقي بلا أجوبة.

انطلاقاً من القواعد المهنية والمسؤولية في تحقيق التوازن وموضوعية التناول وتقديم جميع وجهات النظر، طرحت «الاقتصادية» التساؤلات على الجهة التي يعهدها الموضوع (وزارة التنمية الإدارية)، وحاولت على مدى طويل مرارأً وتكراراً الحصول على أجوبة، لكن لم تلق أي رد سوى أن علينا الانتظار والتريث، ولو تم تحديد موعد لانتظرنا، وما زلنا في متى سينتظر القطاع العام قانون خدمته وهو يحتضر كوادره الكفؤة؟

د. العكام: الأنظمة الاقتصادية في العالم تقاربت والأنظمة القانونية يجب أن تتقارب

التمايز مطلوب اليوم

في نقاش الموضوع مع مستشارين قانونيين، أوضح أستاذ القانون في كلية الحقوق بجامعة دمشق وعضو مجلس الشعب السابق د. محمد خير العكام لـ«الاقتصادية» أن النظام الوظيفي المطبق في سورية هو النظام المغلق، ويقابله آخر في العالم هو النظام الوظيفي المفتوح، وفي هذا الأخير تقوم العلاقات الوظيفية على أساس عقدي، حيث معظم الدول رأسمالية الطابع تطبق النظام الوظيفي المفتوح، في حين طبقت الدول الاشتراكية النظام الوظيفي المغلق، ما يعني أن العلاقة بين الموظف والإدارة علاقة قانونية، وطبيعة العلاقة القانونية تتطلب إصدار قوانين للوظيفة العامة.

الأنظمة الاقتصادية في العالم تقاربت، ولم يعد هناك نظام اشتراكي بعيد عن النظام الرأسمالي، وبالتالي الأنظمة القانونية يجب أن تتقارب، وفق الدكتور العكام الذي أكد أن تغير الظروف يستدعي قلب بعض العلاقات الوظيفية من قانونية إلى عقدية، وفق ما يستلزمه العمل في بعض الوظائف بالمؤسسات العامة وليس بالضرورة جميعها.

العكام أكد وجوب أن يكون لدينا بعض القواعد الموحدة وليس جميعها، فلكل وظيفة طبيعتها المختلفة عن الأخرى، وبالتالي يجب أن تختلف طرق التعيين وشغل الوظيفة وأسس الترفيع والتعويضات وسن التقاعد وغيرها، مشدداً على أن التمايز هو المطلوب اليوم، وأن يصبح لدينا أنظمة وظيفية مختلفة لكل مجموعة وظائف متشابهة.

الحالي لا يصلح وطبيعة العمل تحدد قانونه

يجب أن يكون هناك قانون لكل فئة أو قطاع، أو إحداث قانون يتضمن قواعد عامة تنطبق على الجميع وينفرع إلى أبواب كل منها يخص فئة معينة، وفق المستشار القانوني الدكتور بشير القادري، الذي أكد لـ«الاقتصادية» أن قانون العاملين الحالي لا يصلح، ويجب إحداث آخر يناسب المرحلة، ويراعي طبيعة العمل بالدرجة الأولى، فالعامل بالقطاع الإنتاجي «مقدس» لأنه أساس البناء الوطني بالدرجة الأولى، ومن الواجب أن يتضمن القانون ما يحفظ حقوقه كاملة، لذا لا يجب تطبيق القانون الخاص بالموظف الإداري على العامل الإنتاجي، لأن متطلبات وظروف وأعباء العمل ومخاطره مختلفة تماماً.

في القانون النافذ لا يوجد مثلاً أي ميزات للمرأة العاملة، كل ما قدمه لها إجازة الأمومة، برأي الدكتور القادري الذي لفت إلى وجوب التمييز بين عمل المرأة والرجل نظراً لواجباتها الاجتماعية تجاه أسرتها، بمعنى أن يكون في القانون ما يناسب أفكار وأسلوب حياة المجتمع، وأن يلحظ الدور الاجتماعي للمرأة الذي تتحمله إضافة إلى دورها الوظيفي.

وكيل الجهاز المركزي للرقابة المالية أحمد المليحان في تصريح لـ«الاقتصادية» قال: القانون الأساسي للعاملين رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ صدر وعدل بعض الأحكام للقوانين السابقة، ونرى أن يصدر قانون الخدمة العامة قريباً، وتراعى فيه نتائج مؤتمر الإصلاح الإداري.

وعن أبرز النقاط التي طرحت فيه وخلال جلسات الحوار حول مشروع قانون الخدمة العامة وبرأها مهمة من وجهة نظره أن يتضمنها؟ تحدث بعمومية أنها كثيرة ومهمة، وتمحورت حول عده محاور، وأضاف: أعتقد أن وزارة التنمية الإدارية عملت على دراستها، وأخذت الأنسب عند إعداد قانون الخدمة، متجاهلاً ذكر بعض هذه المقترحات التي قدمها الجهاز أو أمثلة عنها.

د. القوادري: لا يمكن تطبيق أي قانون من قِبل من لا يؤمنون به واختيار الإدارات أمر أساسي

المختلط أنسب

أي نظام وظيفي يمكن الانتقال إليه وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

أنا لم أقل الانتقال إلى نظام مفتوح، إنما إلى نظام مختلط، لفت الدكتور العكام وأضاف: نحن تأخرنا في ذلك والذي يتحمل هذا التأخر هي وزارة التنمية الإدارية، حيث وعدت بإعداد قانون عاملين أساسي عصري منذ عام ٢٠١٧ وإلى الآن لم تف بوعدها، إذ إن الذي يتحمل التأخير في الانتقال إلى هذه الأنظمة التي تتناسب مع طبيعة الوظائف المختلفة هي وزارة التنمية الإدارية ذاتها، لنرى ما جرى في العامين الماضيين بخصوص إعداد نظام حوافز، إذ تم توقيف أنظمة الحوافز السابقة وتبين لاحقاً أن الجديدة غير دقيقة، وبعدها جرى إيقاف صرف الحوافز.

من جانبه أكد الدكتور القوادري أن القوانين تأتي دائماً من قلب الأزمات، لأنها عبارة عن متطلبات، وقال: أغير القانون عندما أجد أنه لم يعد ينفع، فالقانون ليس أمراً منزّلاً، بل يجب أن يتناسب مع كل مرحلة، وفي وقت الأزمات بالتحديد يجب خلق قوانين تناسب المتغيرات، وكل قانون لا يتناسب مع الواقع الحالي يجب تغييره.

بالنسبة للشكل الأنسب باعتقاد الدكتور القوادري أن لكل نوع مزاياه، حيث النظام الوظيفي المغلق (التثبيت) يحقق الاستقرار للعامل، لكن بالعودة إلى قانون العمل الذي يطبق على القطاع الخاص لا يوجد شيء اسمه تثبيت، ومع ذلك نجد عمالاً يشعرون بالاستقرار في عملهم ويؤدونه على مدى ٢٠ عاماً، وأضاف: برأيي لا يوجد أي مانع من تطبيق النظامين التثبيت والتعاقد (مغلق ومفتوح) معاً، لافتاً إلى أن القانون ٥٠ يأخذ بالنظامين، إذ يوجد ما ينظم التعاقد لكن بشكل ضيق ومحدود ولأعمال معينة، والبديل أن يمنح القانون الجديد للجهات العامة حرية التعاقد حسب متطلبات العمل.

ألا تفتح هذه الحرية الباب على تشوه في سوق العمل وحصول محاباة شخصية فيه؟ سؤال أجاب عنه الدكتور القوادري بأن هذا تحديداً ما يستدعي التشدد بالقوانين، بحيث نمنع أن تطغى الشخصانية في حل المشكلات، واستغلال الهامش في التحرك لإجراء تعاقدات غير مبينة على أسس صحيحة.

المستشار القانوني يرى أن ضبط هذه الاحتمالية صعب، لأن الأمر يعود إلى البنية الفكرية للشخص القائم على رأس المسؤولية، لذا يجب العمل على تكريس وتعزيز الولاء الوظيفي، والأساس هو بالاختيار الجيد للشخص الذي سيمارس تطبيق القانون من موقع الإدارة، إذ لا يمكن تطبيق أي قانون من قبل من لا يؤمنون به.

بحسب مهامه وصلاحياته الجهاز المركزي للرقابة المالية حريص على تطبيق القوانين والأنظمة، أكد وكيله المليحان، وأضاف: وعندما يشارك في أي لجان يقدم مقترحاته وبما يتوافق مع مشروع الإصلاح الإداري.

وحول نظام المراتب الوظيفية الذي كان الجهاز قد أيده عند مناقشته قبل سنوات، اكتفى المليحان بالقول إنه توجد لجنة في وزارة التنمية الإدارية تدرس ذلك، وإمكانية إدراجه ضمن قانون الخدمة العامة، من دون أن يضيف أي توضيح أو تفصيل أكثر.

المشكلة في القوانين أم في المفاهيم؟

في الاثنين معاً، تأخر تغيير القوانين أدى إلى تحجر المفاهيم، لكونها لم تواكب التغيرات التي حدثت، والتي تحدثنا عنها آنفاً، قال الدكتور العكام، وأضاف: قانون العاملين الأساسي صدر عام ٢٠٠٤ ولم يتغير إلى الآن، والوزارة حملت على عاتقها تغييره، ولم تتمكن خلال سبع سنوات من إنجاز مشروع قانون يتناسب مع الظروف، حتى لو كنا في حالة حرب، أعتقد أن وزارة التنمية الإدارية انشغلت في أمور أقل أهمية، وكان يجب أن تكون الأولوية لتعديل المنظومة القانونية التي تشغل بموجبها الوظائف العامة.

الموظفون في القطاع العام هم الذراع البشرية لتنفيذ الخدمات العامة، وإذا لم نهتم بهذه الجزئية فالخدمات العامة في مكان آخر.. وجهة نظر الدكتور العكام الذي لفت إلى أن الدولة وجدت أصلاً لتقدم الخدمات، ويجب إلا تعجز عن تقديمها بكل الظروف الطبيعية أم الاستثنائية وهذا واجبها ولا تتخلى عنه، بالتالي تطوير الوظيفة العامة بما يتناسب مع تطور الظروف وتغيرها هو من واجب الدولة والوزارات المعنية فيها. بتوصيف الدكتور القوادري فإن قانون العاملين بمنزلة عقد بين العامل والدولة، ويجب أن يوافق عليه العامل لتكتمل أركان العمل على أساسه، وهذا يتطلب أن يسمع رب العمل، وهي الدولة هنا، قبل صياغة هذا العقد متطلبات الطرف الآخر بمختلف أماكن العمل في القطاعات المتعددة، وأخذها بالاعتبار أيضاً ليس سماعها فقط، وبعد ذلك تصاغ مواد القانون، إذ لا يمكن إبرام العقد قبل معرفة ما طلبات الطرفين، فعندما يصاغ بالطريقة التي يريدها طرف واحد منفرداً يصبح شكلاً من عقود الإذعان، وما يحصل عادة يتم سؤال الجهة ذات العلاقة ولا يؤخذ بمتطلباتها أو مقترحاتها، وبالمحصلة يجب أن يتضمن الحقوق المتساوية للطرفين، بمعنى أن يأخذ بالاعتبار حقوق ومصلحة الدولة التي تريد تحقيق المصلحة العامة وحقوق ومصلحة العمال والموظفين من كل الفئات التي سيطبق عليها القانون.

الإنجاز مطلوب بسرعة

المطلوب الآن إنجاز هذا القانون بالسرعة اللازمة القصوى مع الأخذ بعين الاعتبار التمايزات بين عامل وآخر بحسب القطاع، شدد الدكتور العكام وأوضح أبرز النقاط التي يجب التركيز عليها، بأنها طريقة شغل الوظيفة، التعويضات، الحد الأدنى للأجور الذي ليس بالضرورة أن يكون متماثلاً، تصنيف العاملين، ترفيعهم، تاريخ انتهاء الوظيفة، أما التأمينات والضمان فيمكن أن تكون قواعد موحدة.

يضيف الدكتور القوادري على ذلك تفصيلاً يخص الترفيعات: نلاحظ أن القانون النافذ يحدد نسباً معينة، لكن الآلية غير واضحة، إذ يجب وضع آلية للترفيع من قبل لجنة تقيم العمل وفق الإنتاجية والكفاءة، وتضع سقفاً وحداً أدنى يتبعها الاستغناء عن العامل في حال كان تقييمه بالحد الأدنى لفترتي تقييم متتاليتين، وهذا يمكن تطبيقه على النظامين المغلق والمفتوح.

كل قانون لا يتناسب مع الواقع الحالي يجب تغييره

تأخر تغيير القوانين أدى إلى تحجّر المفاهيم

تدني الأجور وتأخر القوانين سبب تسرب العمالة الماهرة

التدني الشديد في مستوى الأجور والتأخر في صدور هذه القوانين أثر بالقدرة في الحفاظ على العمالة الماهرة، وأدى إلى تسرب هؤلاء العاملين باتجاه العمل في القطاع الخاص الوطني أو الخروج إلى خارج البلاد، وفق الدكتور العكام: لهذا إذا لم نقم بإصدار قوانين تتناسب مع طبيعة القطاع العام، وإذا لم نحسن أجور العاملين فيه، ونمايز بينهم حسب المهارات المكتسبة وطبيعة العمل بالتعويضات، فإن مستوى الخدمة التي يقدمها القطاع العام سيكون بالمستوى الأدنى، وهناك استنزاف بالعمالة فيه ما يؤثر في انتاجيته ودوره.

موضوع لا يتعلق مباشرة بقانون العاملين بل بالقوانين المالية، لكن المستشار القانوني القوادري أشاره بأنه يخص ضريبة الدخل على الرواتب والأجور التي يرى وجوب إلغائها نهائياً، ويشرح أن الدولة هي من تعطي رواتب العاملين في القطاع العام، وهذه الرواتب تصرف من الخزينة العامة، وأي اقتطاعات ضريبية منها تعود للخزينة العامة، فلماذا هذه الدائرة، لذا يجب إلغاء الضريبة على الرواتب والأجور فيما يتعلق بالعاملين في الدولة، لأنها تخرج من الخزينة وتعود إليها.

تأخرنا بالانتقال إلى قانون عصري و«التنمية» تتحمل مسؤولية هذا التأخير!

هل زراعتنا بخير؟

تأسيس العديد من الشركات المتخصصة بتطوير واستثمار الإنتاج

السلوم: تعزيز الاستثمار في الزراعة ليس فقط ضرورة اقتصادية بل خطوة نحو تحقيق الأمن الغذائي

■ الاقتصادية

تواجه الزراعة السورية اليوم تحديات كبيرة، مع تغيرات في الظروف الاقتصادية والبيئية، وازدياد الاعتماد على أساليب تقليدية في الزراعة أدت إلى تراجع الإنتاج. في هذا السياق، يبرز الباحث والمحلل الاقتصادي محمد السلوم، ليتناول هذه القضايا ويقدم رؤى وحلولاً لتطوير هذا القطاع الحيوي.

10 بالمئة نسبة الأراضي الزراعية المعطلة و 5 بالمئة اهتلاك

الزراعة بين الإهمال والتحديات

وفقاً لسلوم، هناك نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية التي لا تستغل بالشكل الكافي. «أقل من خمسين بالمئة من ملاك الأراضي يزرعون أراضيهم بشكل مباشر»، وهو يعكس بذلك واقعاً يواجه الفلاح السوري اليوم. «نحو عشرة بالمئة من الأراضي الزراعية معطلة، بالإضافة إلى نسبة خمسة بالمئة كنسبة اهتلاك وضياع من الأراضي المزروعة بسبب غياب الخبرة والتكنولوجيا الزراعية المتقدمة».

هذه الأرقام تضع أمامنا صورة مقلقة عن واقع الزراعة في سورية، حيث تتراجع كفاءة استغلال الأراضي، وتتزايد الخسائر بسبب نقص الخبرات والأدوات الحديثة. وهنا فإن الحلول لا تقتصر على إعادة استصلاح هذه الأراضي فقط كما كان معتمداً من الشركة العامة لاستصلاح الأراضي سابقاً، بل تتطلب أيضاً تحولاً جذرياً في أساليب الزراعة والاستثمار فيها.

الحاجة إلى شركات استثمار وتطوير زراعي

يؤكد السلوم أن الحل يكمن في تأسيس شركات تطوير واستثمار زراعي. «لقد أصبح من الضروري جداً تأسيس العديد من شركات تطوير واستثمار زراعية المتخصصة لتحسين الإنتاج من حيث الوفرة والنوعية»، وهنا على هذه الشركات ألا تسهم فقط في زيادة الإنتاج، بل توفر أيضاً فرص عمل حقيقية ومنظمة.

إحدى الفوائد الرئيسية التي يمكن أن تحققها هذه الشركات هي إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تزيد من كفاءة الزراعة، على سبيل المثال، يمكن استخدام أنظمة ري متطورة لتوفير نحو ٥٠ بالمئة من مياه الري، وهذا أمر بالغ الأهمية في ظل شح الموارد المائية. كما تساهم هذه الشركات في رفع وتحسين نوعية الإنتاج بنسبة تتراوح بين ٣٠ بالمئة و٥٠ بالمئة، ما يعزز من قدرة المنتجات الزراعية السورية على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

أنواع الاستثمار الزراعي

يتطرق السلوم إلى تصنيف الاستثمار الزراعي إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

المشاريع قصيرة الأجل

وهي تشمل زراعة المحاصيل الموسمية على اختلاف أنواعها وأهمها القمح.

تتميز هذه المشروعات بسرعة العائد المالي، ولكنها تتطلب تخطيطاً دقيقاً لضمان استمراريتها بأصناف متعددة وبجودة عالية.

المشاريع متوسطة الأجل

كزراعة النباتات التي تعمر بين ثلاثة إلى خمسة أعوام مثل القطن المصري أو الاستثمار في البيوت المحمية كزراعة الفراولة مثلاً. هذه المشاريع تحتاج إلى مستوى معين من الخبرة والرعاية، لكنها تقدم عوائد مجزية على المدى المتوسط.

المشاريع طويلة الأجل

وهي تشمل زراعة الأشجار المثمرة مثل الزيتون، اللوز، الفستق الحلبي، والعنب. تتطلب هذه المشروعات استثمارات كبيرة في البداية، لكنها تقدم عوائد ثابتة ومستدامة على مدى عقود.

هذا التنوع في أنواع الاستثمار يتيح للمزارعين والمستثمرين اختيار الأنسب وفقاً لإمكاناتهم وطموحاتهم.

تكاليف الزراعة والتحديات التمويلية

«الزراعة مثل أي مشروع آخر تحتاج إلى تكاليف تأسيس في بداية العمل»، مع الإشارة إلى أن هذه التكاليف تتضمن المعدات، البنية التحتية، وأجور العاملين. ثم تأتي بعد ذلك التكاليف التشغيلية التي تشمل المواد الأولية والموارد البشرية، وهي متطلبات تتزايد صعوبتها في ظل نقص اليد العاملة المؤهلة والارتفاع الكبير في أسعار المواد.

مع ذلك، لا يزال التمويل يمثل مشكلة رئيسية. «لم تعد مؤسسات التمويل الحكومية تعطي القدر الكافي من التمويل للمزارعين لتنفيذ مشاريعهم الزراعية». كما أن الكثيرين يخلطون بين الدعم الحكومي والتمويل، مشيراً إلى أن الدعم أو التمويل الذي يحصل عليه المزارعون حالياً لا يكفي لتغطية احتياجاتهم!

دور الشركات الاستثمارية في تمويل الزراعة

في ظل ضعف التمويل، يطرح السلوم دور شركات الاستثمار الزراعي كمصدر بديل وفعال للتمويل التقليدي. «ما الجدوى من طرق الاستثمار بوساطة شركات الاستثمار والتمويل»؟ ثم يجيب موضحاً أن هذه الشركات يمكن أن تساهم بشكل كبير في استدامة الزراعة عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة وتحسين كفاءة الإنتاج، ما يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الأرباح.

فرص جديدة في الزراعة والثروة الحيوانية

هناك فرص غنية بمجال الثروة أيضاً ووجود مثل هذه الفرص تعد تربة خصبة ومقومات هائلة للاستثمار في مجال الثروة الحيوانية بالتوازي مع المشروعات الزراعية، حيث أن «هناك العديد من المشروعات الاستثمارية في الثروة الحيوانية التي يمكن أن تكون مرافقة للمشاريع الزراعية، وتساهم في تقليص فترة استرداد رأس المال المدفوع إلى نحو نصف المدة الزمنية. «هذه المشروعات، مثل تربية المواشي، الدواجن، الأسماك، توافر عوائد إضافية للمستثمرين من الاستثمار ذاته، وتسهم في تعزيز الأمن الغذائي.

الدور الحكومي في تعزيز الاستثمار

لا يمكن إغفال الدور الحكومي في هذا الصدد، حيث على الحكومة أن تلعب دوراً رئيسياً في تشجيع الاستثمار الزراعي. و«سيقع على عاتق الحكومة تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تقديم تسهيلات في الترخيص، وإعفاءات ضريبية تشمل ملاك الأراضي والشركات المستثمرة على حد سواء».

كما يجب على الحكومة المساهمة في تأمين الخدمات اللوجستية وإعادة تأهيل البنية التحتية. يضيف السلوم: «الدور الحكومي يجب أن يشمل أيضاً المشاركة الفعالة في تسويق المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية».

في نهاية المطاف، إن الحلول لتطوير القطاع الزراعي في سورية تبدأ من الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة، والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتوفير الدعم المالي والتقني للمزارعين. كما أن تعزيز الاستثمار في الزراعة ليس فقط ضرورة اقتصادية، بل هو أيضاً خطوة نحو تحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص عمل جديدة، ما يسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بشكل عام.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٩/ ١٣ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

وقت المصارحة والمكاشفة ألم يحن بعد؟

هل يكون أداء القائمين على تسيير شؤون المؤسسات الحكومية ملامساً لهموم المواطنين؟

أغلب المسؤولين في مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي والمالي هم موظفون خلف الطاولات

■ غزل إبراهيم

انطلاقاً من كون المواطن محور الخدمة الإجتماعية ومحركها، والحلقة الأهم في عملية التحديث والتنمية، والعنصر الرئيس في معادلة التغيير والتقدم، فإنه يتحتم أن يكون أداء القائمين على تسيير شؤون المؤسسات الحكومية ملامساً لهموم المواطنين، ويجب ردم أي فجوة بين المؤسسات الحكومية وبين المواطن، وعليه فإنه لابد من إسناد المهام إلى أشخاص مؤهلين وملتزمين بالرؤية الإصلاحية الشاملة التي تعبّر بجلاء عن نهج القيادة الرشيدة، وتستند إلى ثوابت البلد ومصالحه العليا واعتباراته الوطنية، وتعتمد في الوقت ذاته على الانفتاح والصراحة والشفافية والمحاسبة والمساءلة والنزاهة والأمانة.

وفي ظل الأزمات التي نمر بها والتي تعبّر عنها المؤشرات الاقتصادية الكارثية، يجب اختيار الإدارات وفق معايير الكفاءة والقدرة على العطاء، مع اعتماد منهجية المتابعة والمراجعة المستمرة لمراكمة الإنجاز ومعالجة الاختلالات وتلافي القصور، حيث لا يكون هناك تراخٍ في اتخاذ القرار ولا الالتفات إلا لمصلحة الوطن والمواطن.

فهل نحن مستعدون؟

توريث السياسات أساس الخلل

إن أغلب المسؤولين في مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي والمالي هم موظفون خلف الطاولة، ولم يكونوا تجاراً أو صناعيين، وعلى الأغلب لا يعرفون ما النتائج السلبية لقراراتهم على حركة الأسواق، لذلك فإن خبرتهم باقتصاد السوق هي خبرة ضعيفة حتى لو كانوا يحملون شهادة دكتوراه في الحقوق أو الاقتصاد أو الهندسة وفق الخبير الاقتصادي جورج خزام.

وتغيير السياسات المصرفية والاقتصادية القائمة وتطويرها للأفضل يعني بأن المسؤول يعرف من أين يبدأ وإلى أين سوف يصل، وما نتيجة قراراته الجديدة، والأكثر أهمية أن يكون مسؤولاً عن نتائج قراراته إذا لم تؤد لتحسن الاقتصاد كما هو مرسوم بخطته التي أعلن عنها أمام الرأي العام.

أما الإبقاء والمحافظة على مسيرة من سبقه من دون تغيير سياسة العمل، فهذا يعني عدم مسؤوليته عن أي نتائج على مستوى دخل الفرد أو سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية.

غائبة تماماً

وفي الحقيقة لا يوجد لدينا خبراء لإدارة السياسات، فالسياسة تمتد لـ ٥ أو ١٠ سنوات، وقد يكون لدينا سياسات قطاعية، ويعمل في القطاع أكثر من وزارة وجهة حكومية وجهة عامة، لذلك نلاحظ بعض المسؤولين لا يحركون ساكناً ولا يدركون أهمية مكانتهم ومهامهم.

وبعض الوزراء يبقون في مناصبهم لسنوات ويخرجون كما أتوا من دون أي إنجاز، بالعكس فإننا نجد تردياً كبيراً في عمل وزارته وهو لا يعرف ما مطلوب منه، وما الأهداف التي يعمل عليها؟ لذلك لا توجد سياسات خاصة بكل وزارة ولا حتى سياسات عامة حكومية، ولا توجد سياسات قطاعية، وتعمل الإدارة السورية على مبدأ سيري فعين الله ترعاكي، حسب خبير الإدارة العامة عبد الرحمن تيشوري.

أين قانون المراتب الوظيفية؟

قبل تعديل القانون الأساسي للعاملين بالدولة من قبل وزارة التنمية الإدارية، تساءل تيشوري عن قانون المراتب الوظيفية الذي يمنح كل موظف عام فرصة للارتقاء نتيجة عمله وجهده وكفاءته، وليس لارتباطه ببعض المراكز والكبار؟

الإصلاح الإداري

ما سبق يؤكد لنا الحاجة الماسة للإصلاحات الإدارية الموجودة في فصول القطاع الاقتصادي لإعادة بناء المسؤوليات الوزارية ودور المحافظين والشركات، وهنا يشير تيشوري إلى ضرورة إحداث هيئة للوظيفة العامة والموارد البشرية واستثمار خريجي المعهد الوطني للإدارة العامة.

ينتج عنه حذف إدارة العمل اليومي للمؤسسات من المسؤوليات المباشرة للوزير المختص، والا ينصبّ اهتمامنا على ما إذا اتخذ هذا التحول الشكل الأولي من دمج المؤسسات (مع بقاء الدولة مالكاً وحيداً لها كما نفترض)، أو شكل التركيب الذي يترك مسؤوليات إدارة المؤسسة في عهدة جهة، أو مجموعة جهات، ربما تتم أنمذجتها وفقاً لما نجده من جهات مماثلة في الدول الأوروبية، وهي تكون مسؤولة عادة أمام إحدى الوزارات وأمام الجمهور. كما يجب إبعاد النشاطات الربحية عن ملفات عمل الوزراء، والإبقاء على مجموعة من النشاطات الجوهرية المتعلقة بالإدارة العامة المحلية كما هو مفهوم عامةً.

يجب أن يخرج الوزير كل شهرين ليقدم حصيلة للرأي العام ليعرف السوريون ماذا فعلت هذه الحكومة وماذا فعل هذا الوزير؟

والمهم هنا هو كيف ننظم ما أصبح معروفاً « بآلة الحكومة »؟ أي كيف يمكن توزيع الوظائف والمسؤوليات والمحاسبة عبر الحكومة؟ وكيف ننظم المسؤوليات ضمن كل وزارة لضمان ممارسة الوزارة صلاحياتها بطريقة فعالة متجاوبة مؤثرة؟ وعن طريق تحديد هذه الأسئلة، ستتمكن الحكومة السورية من الاعتماد على المبادئ والإرشادات والنصائح والمقاربات والمناهج التي خدمت بشكل ناجح جداً الإصلاحات الحكومية في أماكن أخرى.

الشفافية

ولإنشاء المؤسسات القابلة للمساءلة وتنفيذ برنامج الإصلاح، يجب زيادة الشفافية عبر إتاحة المعلومات للجميع، وخاصة المعلومات الحديثة والدقيقة التي لها علاقة بالموازنة والإنفاق وتقييم الموظفين العموميين، وإطلاع الجمهور على كل شيء.

تشريح المشكلات

تسرّع واستعجال الحكومة الحالية في اقتراح الإصلاحات من دون أن تأخذ بعين الاعتبار المشاكل المؤسسية الموجودة في سورية، والتي تعوق تنفيذ الإصلاحات بصفة يومية، وترك السياسات تخضع لسيطرة الفساد ولآليات المؤسسية السيئة والأنظمة القانونية المبهمة، وآليات تنفيذ القوانين الضعيفة، ونقص الشفافية في الإدارة، وعدم الاستفادة من خريجي المعهد الوطني للإدارة، والعجز عن إدارة الخدمة العامة وتقديمها للناس بشكل حضاري وسريع وغير مكلف، سبب رئيس في تراجع رؤية تيشوري.

مستشارون من أهل الخبرة

والأكثر أهمية هو وجود مستشار من غرفة التجارة وغرفة الصناعة لدى وزير التجارة ووزير الصناعة وحاكم مصرف سورية المركزي، حتى يقولوا لهم ما نتائج أي قرار على الأسواق، لأن التاجر والصناعي لديه الخبرة الحقيقية في السوق، وما تأثيرات كل قرار حكومي على الاقتصاد الوطني يؤكد خزام.

المكاشفة أمام الإعلام

إن إعلان المسؤول عن خطة عمل أمام الرأي العام يجعله في وضع تقييم دائم وامتحان أمام الشعب، لأن هناك نتائج ملموسة ينتظرها الشعب على أرض الواقع، ومطلوب تحقيقها، ولا يمكن تزوير الحقائق، لأن مقياس نجاح أو إخفاق تلك الخطة والسياسات النقدية والاقتصادية، هو مقدار تراجع أو زيادة القوة الشرائية للدخل وللعملة الوطنية.

ووفقاً لخزام يجب أن يظهر الوزير أو المسؤول على الإعلام الرسمي ليقول للمواطنين، هل لديه خطة عمل أم لا؟

وذلك لمعرفة ما الفلسفة الاقتصادية التي يفكر فيها المسؤول؟ وهل تصلح للتطبيق على أسواقنا؟

حيادية الإعلام

ولكي يقوم الإعلام بدوره يجب تأسيس وحماية حرية الإعلام وفق ضوابط وقوانين وسياسات حماية حرية الإعلام، وتشجيع التغطية المحايدة للأخبار في وسائل إعلام الدولة، عبر تكوين لجان مراقبة مستقلة بتصور تيشوري.

مصارحة أمام مجلس الشعب

لذلك من الضروري أن يكون لكل وزير خطة سنوية موزعة على أرباع السنة، وإذا بقي لأكثر من سنة يجب أن توزع الخطة على كامل الولاية الوزارية، وهذا الأمر يحتاج إلى ضبط وقوننة وتشريع، فاليوم يعمل الوزراء في الوقت الضائع، رغم أن الموضوع يحتاج إلى تنسيق وتكامل حكومي بين كل السلطات داخل الدولة.

ووفقاً لتيشوري، يجب أن يخرج الوزير كل شهرين أو ثلاثة أشهر، ويقدم لنا حصيلة للرأي العام داخل مجلس الشعب، ليعرف السوريون ماذا فعلت هذه الحكومة وماذا فعل هذا الوزير في مجال الإصلاح الإداري، وفي مجال تقديم الخدمات ودعم الاقتصاد؟ وما الإيرادات المالية التي حققها؟ إذاً، كان المطلوب من الوزارة إنجاز أهداف اقتصادية وتحصيل أموال من الخزينة العامة.

فالواقع الإداري والاقتصادي برؤية تيشوري يتقهقر ويتخلف أكثر وكل عام يكون أسوأ من العام الذي قبله، واليوم سورية في المؤشرات الاقتصادية من أسوأ دول العالم، فهي الدولة الأقل دخلاً والأفقر والأكثر فساداً وهي مؤشرات مقلقة.

مشاركة الرأي العام

إضافة لذلك يشير تيشوري إلى ضرورة زيادة المشاركة العامة في صنع القرار عبر الاستماع إلى الناس ومشاركتهم في كل شيء، ونشر مسودات جميع القوانين، وإعطاء الناس حق الاعتراض على القوانين واللوائح، وأن يكون الاستقتاء بسيط وسهل ونزيه وشفاف وسهل التنفيذ.

الحد من هيمنة المسؤول الحكومي

وذلك عبر إجراءات محددة أهمها، عدم تركيز قرارات التراخيص لأي أمر وعبر إصدار قوانين واضحة غير معقدة، وغير متضاربة، ووضع إرشادات للإفصاح عن كل شيء.

تقليل الإجراءات الروتينية

من خلال تخفيف الأعباء القانونية والرسوم المفروضة على كثير من الأمور وكثرة التوقيعات والإجراءات، حيث أثبتت دراسة للبنك الدولي عن أداء الأعمال وجود علاقة كبيرة بين عدد وطول الإجراءات واللوائح والفساد.

إصلاح الهيئات والأجهزة الحكومية

عبر تنفيذ مواثيق الشرف والسلوك، وتقييم أداء الأجهزة والأفراد طبقاً لمعايير واضحة ومحددة، وتوفير فرص التعبير عن الرأي الجريء لجميع الموظفين، وضم المواطنين إلى هيئات المراقبة الحكومية، وتقوية قدرات الأجهزة الحكومية الإدارية والتنفيذية عبر تطوير قاعدة الموظفين وفق مستويات مهنية مؤكدة، وتقديم التدريب المهني على أحدث التكنولوجيات، ودفع رواتب كافية لجذب الكفاءات المؤهلة جداً.

وجعل الترقية على أساس الأداء بدلاً من أن تكون حسب الأقدمية.

إصلاح السلطة القضائية

حيث يكون القضاء عادلاً وقريباً وغير مكلف وحيادياً، إضافة إلى توفير آليات بديلة لفض المنازعات كالتحكيم وغير ذلك، وإقامة نظام للمحققين في الشكاوى المقامة ضد الدولة، حيث يتولى التحقيق موظف عمومي، يعرف عادة بالقانون والإدارة والاقتصاد، وخريج معهد إدارة عامة يتولى التحقيق مع الهيئات الحكومية التي تنتهك حقوق الأفراد، وإنشاء مكاتب المحققين في الشكاوى المرفوعة ضد الدولة في كل مكان وفقاً لتيشوري.

القضاء على الفساد

محاربة الفساد عبر سياسات خاصة مستقلة تقوم على إنشاء نظام لامركزي لوظائف الحكومة، وعبر التركيز على المحليات، وتعزيز مبادئ حوكمة الشركات داخل شركات ومؤسسات القطاع العام، كما فعلت الهند في تطبيق المبادئ الأولى لحوكمة الشركات العامة، وتشجيع تأسيس منظمات المجتمع المدني وإزالة الحواجز القانونية التي تحول دون تأسيس هذه المنظمات وفق تصور تيشوري.

إعلان المسؤول عن خطة عمل أمام الرأي العام يجعله في وضع تقييم دائم وامتحان أمام الشعب

كلام في الاقتصاد

نريد أن نعمل... نريد أن نبني

قال لي لقد اشترينا الدلو، والآن سنبحث في إمكانية إيجاد الماء. هي نمطية في التفكير قد يكون هدفها حرق المراحل، أو اتباع منهجية الخطف خلفاً، أو أنها سياسات تفضل أن توفر الأدوات قبل أن تضع الخطط والإستراتيجيات وتحدد الأهداف.

في التوجيه الرئاسي، تم التأكيد ضرورة تغيير السياسات على اعتبارها النواة الأساسية لوضع الخطط ورسم الإستراتيجيات والأهداف، والتي تحدد ماهية الكوادر البشرية اللازمة لتنفيذها.

وبالتالي يشتق منها قوائم التوصيف الوظيفي وشروط إشغال كل مفصل إداري بحسب متطلباته العلمية والمهنية والخبراتية.

في الواقع الحكومة الجديدة بدأت بملفين، الأول القيادات الإدارية، أي الموارد البشرية، ولنوضح أكثر الإصلاح الإداري، والملف الآخر مناقشة رفع الإنفاق الاستثماري. نحن لا نستخف بهذه المهام، إلا أن هناك تحديداً للأولويات والموارد. التوجيه الرئاسي حدد أولوية البحث في السياسات وتصحيحها، ووضّح أهمية خلق سياسات قطاعية، والتي تحدد بأحد مفاصلها نوعية الكادر البشري الذي ينفذ إستراتيجيتها ويحقق أهدافها. بهذه الحالة لا يمكن وضع توصيف وظيفي لقيادة مؤسسة بغياب تحديد الأهداف وتحديد الرؤية المستقبلية ما يتواءم مع السياسات، وبناء عليها يتم وضع الخطط والإستراتيجيات المحكمة التي تساعد على اتخاذ القرارات بشكل أفضل، فالتخطيط الإستراتيجي يوفر البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مدروسة ومبنية على أسس واضحة. استناداً لهذا نسأل كيف نبحث في الوظيفة العامة وقياداتها بظل عدم وجود رؤية وخطة وإستراتيجية وقواعد بيانات، فكيف لنا أن نوفر الكادر ونحن لا نوفر له أولاً البنية اللازمة لاتخاذ القرارات، فالقيادة قرار، والآمال تبنى على المؤسسات ولا تبنى على الأشخاص، فعلينا في هذه الحالة البدء بالسياسات التي تجعل من المؤسسات الأساس في عمليات النهوض. فالقيادات تضع الخطط بناء على السياسات، إلا أنه من غير المنطقي أن نوفر القيادات لنرسم لها سياسات على مقاسها، فالسياسات هي التي تفرض المقاسات وليس العكس، لذلك نوه التوجيه بعدم إمكانية وجود مفاهيم باتجاه وسياسات باتجاه آخر.

أما بالنسبة للملف الثاني، فهو مناقشة رفع اعتمادات الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة. هذه المناقشة رغم أهميتها إلا أنها استباقية، ويلزمها سياسات لتمكينها من تحقيق أهدافها. فمناقشة رفع الإنفاق الاستثماري للمؤسسات العامة، يقتضي وضع عدة سياسات كي لا يخلق هذا الرفع مشاكل أو يعمق مشاكل قائمة. من أهم هذه السياسات، سياسة واضحة للتخفيف من كتلة عجز الموازنة، والذي يتطلب إما سياسة لتخفيض النفقات، وهذا لا يتماشى مع رفع الإنفاق أو سياسة رفع الضرائب، وهذه السياسة مؤلمة بظل تراجع الاستهلاك والإنتاج.

وأيضاً هناك سياسة التمويل التي من المفترض أن تتضمن سياسات تمويلية قطاعية، ففي الخطة الخمسية الحادية عشرة تم ربط تمويل الإنفاقات الاستثمارية بالادخار الأسري، وهو اليوم بأدنى مستوياته نتيجة عدة عوامل شرحها يطول، وهنا من المهم الإشارة إلى أهمية ما صرح به السيد رئيس اللجنة الاقتصادية في الحكومة السابقة، بأنه اتخذ قراراً بالتوقف عن الإصدار النقدي، إضافة إلى منع الاستدانة من مصرف سورية المركزي. هذه النواقص تدفع باتجاه إيجاد حلول لمشكلات قائمة تبحث عن حلول أهمها الثقة، القوة الشرائية لليرة السورية، البطالة، الفوائد، الادخار الأسري، وإيجاد قنوات فعالة لتوظيف هذه الادخارات وعدم تجميدها، حيث تصبح عقيمة من دون استثمار يحقق عوائد تعوض من انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، ما يقتضي البحث في مجمل السياسات المرتبطة بالموازنة العامة للدولة، حيث تكون متناغمة ومنسقة لتخدم كل القطاعات الاقتصادية، وتحقق أهداف السياسات الاستثمارية القطاعية، وفي الوقت نفسه تحقق أهداف سياسة الحد من التضخم، إضافة إلى استثمار أمثل لأدوات هذه السياسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا بمرحلة انتقال اقتصادي ستؤدي إلى تغيرات اقتصادية اجتماعية تولد ضغوطاً تضخمية، تقتضي إحداث تغيرات مستمرة في هيكل الاستثمار والاستهلاك والإنتاج والتوزيع. لهذا يعتبر البحث بالسياسات المرتبطة بالاقتصاد والمالية ذات أولوية ملحة، فهي السبيل الحقيقي والواقعي الذي يحقق أهداف رفع الاعتمادات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة. وهنا لابد من التأكيد على وجوب وضع سياسات قطاعية مشفوعة بخطط وإستراتيجيات تهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية للمجتمع، من خلال تمكينه في استثمار عوامل الإنتاج التي تشمل رأس المال، الأرض، العمالة، وروح الابتكار والاستحداث، وبالشكل الذي يحقق بهذا الاستخدام رفع المستوى المعيشي للمجتمع، ليتحقق له رفع قدرة دخله على الاستهلاك الذي يعتبر أهم عوامل تحقيق أهداف إستراتيجية الاستثمار.

نعم نريد أن نعمل، ونريد أن نبني في إطار تعاون جماعي حكومي مجتمعي.

■ عامر إلياس شهدا

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٩/ ١٣ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

تنمية الإدارة بوابة التنمية الاقتصادية

تحديد المسار الزمني والفترات ضرورة حتمية لتطبيق مبدأ الجدارة القيادية

خبراء يُطالبون عبر «الاقتصادية» بتفعيل بعض بنود الإصلاح الإداري وتطوير العمل المؤسساتي في مرحلة إعادة الإعمار

■ بارعة جمعة

لا يختلف اثنان على أن قطار التنمية الاقتصادية مرتبط إلى حد كبير بالتنمية الإدارية، وبمختلف مستوياتها، وهو ما كان واضحاً ضمن نهج العمل الحكومي السابق، الذي لم يُثمر بأي خطوة إصلاحية جادة تجاهه، لتبدو مهمة الحكومة الجديدة الأكثر إلحاحاً في قطار التنمية، الذي من الضروري أن يشمل مستويات عدة، وطرق تعاطٍ مع الكثير من الإدارات بأسلوب جديد، بعيد عن التقليد والنمطية في أداء الأدوار المنوطة بهم، مع التأكيد على تغيير النهج، المرتبط بتفعيل عمل الإدارات الذكية، القادرة على رسم الخطط الملائمة لكل زمان ومكان.

كما أن الرؤية الجديدة المترافقة مع أداء الفريق الحكومي الجديد، ولاسيما في تشكيل لجان وإعادة النظر ببعض القرارات والإجراءات، تبدو فكرة جيدة، برأي الخبراء الإداريين، ممن أبدوا مبدأ الخطورة فيما صدر سابقاً، لتأتي الرؤية الجديدة لهم، بمنزلة الدعوة لاعتماد معايير في حال طُبقت ستعكس تأثيراً مباشراً في الإدارة العامة السورية كلها، وعلى رأسها مبادئ جديدة لتنظيم الإدارة وأسلوب تقديم الخدمات، على حين غدت الأولويات لدى الخبراء في حديثهم لـ«الاقتصادية» متدرجة ومتنوعة أيضاً.

التدريب أولاً

في حال تم اعتماد أسلوب عدم إسناد أي وظيفة لأي شخص من دون تأهيل كاف لها، واعتماد المديرين من معاهد الإدارة، وخاصة خريجي المعهد الوطني للإدارة العامة «إينا» وتحديداً أكثر خرجي الدفعات الأربع الأولى، سنكون قد وقفنا في بداية الطريق الصحيح للعمل الإداري والمؤسساتي، حالة من القياس لأداء العاملين تصدرت رؤية الخبير في علم الإدارة العامة د. عبد الرحمن تيشوري في حديثه لـ«الاقتصادية» عن أهمية تدريب الكوادر وعلى رأسهم المديرون في الإدارات الحكومية، مطالباً بتطبيق القانون رقم ٢٨ الناظم لعمل وزارة التنمية الإدارية، واعتماد مبدأ عدم أبدية الإدارات بتحديد الولاية الإدارية لمدة ٤ سنوات فقط، مع التقييم ربع السنوي الدوري وإعفاء من لم ينجز العمل أو يدفع به للأفضل، ومن لم يغير واقع مؤسسته، ووضع نظم إسناد وظائف.

الإدارة الذكية

هي مفهوم حديث العهد نسبياً في القرن الحالي، جاء مرافقاً الحكومة الإلكترونية ويرتكز على عناصر عدة، بهذا التعريف للتوجه الجديد في الإدارة افتتح الدكتور في كلية الاقتصاد بإدارة الأعمال زكوان قريط حديثه مع «الاقتصادية»، مع سرد واقعي وشفاف لما يجب أن تقوم عليه هذه الإدارة، من تغيير وتحديث في آلية الإدارات العامة ومن إعادة هندسة الإدارة والبنى التنظيمية وهيكليتها وتفعيل هامش أوسع للصلاحيات في المستويات الإدارية كافة، مع التنويه بالثقافة التنظيمية وتحسين الجودة والاستجابة إلى العملاء، وممارسة المشاركة الإدارية، داعياً إلى استخدام الموارد المتاحة بأسلوب علمي أكثر كفاءة وفاعلية.

إلا أن ما يفرضه هذا النهج الجديد من الإدارة هو تغيير للأسلوب بالاستفادة من أساليب القطاع الخاص والانتقال من التحكم بالمدخلات والإجراءات والأنظمة نحو قياس المخرجات والأداء أيضاً برأي د. قريط، إلى جانب التوجه إلى أتمتة العمل الإداري ولاسيما بالإدارات العامة، بما يسهم في محاربة الفساد وتشغيل الخدمات بأسلوب عصري.

ضرورة ملحة

هذه الأمور مجتمعة، تجعل من التركيز على مشروع الإصلاح الإداري أمراً مؤكداً، ضمن موجبات قدمها الدكتور زكوان قريط بهدف إغلاق الفساد، المرتبطة أولاً بعوامل سياسية داخلية تعود لاتساع الفجوة بين توقعات المواطنين وقدرات القطاع العام على تلبيتها، لوجود ضوابط مالية نقدية تتعلق بالسياسات المالية والنقدية، وتحتاج إلى التحديث أيضاً، نظراً لازدياد التطور في مجال الاتصالات والتكنولوجيا المعلوماتية، الذي سيأخذنا بالضرورة باتجاه الحكومة الإلكترونية. أمام هذه الموجبات التي تفرض نفسها على واقع الإدارة.. يتساءل د. قريط.. إذاً ما المطلوب في المرحلة المقبلة؟

لتبدو الضرورات الأكثر إلحاحاً اليوم من خلال وضع منهج متكامل لتطوير إستراتيجية شاملة للإصلاح الإداري برأيه، الذي يتطلب إعادة تشكيل البنى العليا للهيكل التنظيمي والإجراءات الإدارية في كل القطاعات الحكومية العامة، وتعزيز التخصيص في الوظائف الإدارية الحكومية، لتبدو فكرة التقييم للأداء والمحاسبة على النتائج في القطاع العام مع تطبيق برنامج حوافز الأداء، أبرز النقاط التي لا بد الاهتمام بها برأي قريط، إلى جانب تفويض السلطة بشكل أكبر وتعزيز دور الإدارات العليا أكثر.

منهجية واحدة

هنا يمكننا الإشارة وفق حديث د. زكوان قريط إلى أن سيادة الرئيس بشار الأسد كان قد أطلق المشروع الوطني للإصلاح الإداري خلال ترؤسه لجلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢٠، حيث اعتمد المشروع على محاور عدة أولها: خلق منهجية واحدة متجانسة للوزارات كافة، عبر ما يسمى مركز القياس والدعم الإداري، بالإضافة إلى إحداث مركز أو مرصد للأداء الإداري وآخر لخدمة الكوادر البشرية، لنجد أن التنمية الإدارية اصطدمت بعوائق كثيرة وقت التنفيذ.

هنا لا بد من التذكير مجدداً أنه وفي حال البدء بمرحلة إعادة الإعمار يجب التوجه لهذا المشروع برأي د. قريط، لكونه الأساس في الإصلاح الاقتصادي والسبيل للقضاء على الهدر، مقدماً بالوقت ذاته اقتراحه في إحداث هيئة مكافحة الفساد وقياس الأداء الحكومي، تشمل القطاعات كافة، لدعم عملية الإصلاح بمختلف جوانبها، وإيجاد نقلة نوعية لبناء سورية الحديثة.

المسار الوظيفي

في الانتقال من العلاقة التراتبية إلى التعاقدية، دور في الحد من استمرار الفشل الإداري، مع تبني الأدوات الصحيحة في مجال اللامركزية وتفويض السلطات، تجاه جديد أشار إليه خبير الإدارة العامة عبد الرحمن تيشوري، من شأنه أن يضع التشكيلات لوحدات صياغة سياسات عالية الجودة في المراكز، إضافة إلى تشجيع المنافسة الداخلية والخارجية، مع إلزام جميع أجهزة الدولة بمعايير الإفصاح والشفافية والعلنية وعرض مخرجات عملها على الجمهور، باعتباره الهدف الأول الذي تسعى لخدمتها كل تلك الأجهزة، أي اعتماد مبدأ الإدارة بالأهداف وفق توصيف تيشوري (الإدارة بالنتائج والربح والحصيلة) والذي يمثل باختصار تقييم الإدارات بناءً على تحقيق أهدافها خلال المراحل السابقة.

ربما هذه الخطوة هي البداية في تحديد الفترات والمسارات الوظيفية للمديرين، وقد دقت وزارة التنمية الإدارية الإسفين الأول في نعش بعض المديرين، ممن خلدوا في إداراتهم ومناصبهم وفسادهم وفق توصيف الدكتور في كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- زكوان قريط، لمدة تجاوزت ١٥-٢٥ عاماً.

د. زكوان قريط

د. عبد الرحمن تيشوري

تعزيز التخصيص في الوظائف الإدارية الحكومية

بينما في العودة إلى علوم الإدارة الحديثة، نجد أن المدير الناجح قادر على إحداث التغيير في مؤسسته وإدارته خلال ٣ سنوات، لكون هذه الفترة كافية لإثبات جدارته وبإمكانه بعدها الانتقال إلى مركز وظيفي آخر، في حين لبقائه في مكانه، لا بد من امتلاكه الخبرة والكفاءة لتعليل فقط ذلك، ومن ثم تجديد تعيينه لمدة ثلاث سنوات إضافية، وهي كافية.

بناء المسؤولية

نعم، يجب إعادة بناء المسؤوليات الوزارية في سورية برأي د. عبد الرحمن تيشوري، مخاطباً الحكومة الجديدة بقوله: الأفضل مع تقييم مشروع الإصلاح الإداري أن يكون الوزير والمدير السوري استراتيجياً واستشرافياً وابتكارياً وإبداعياً، وأن يسعى لحل المشكلات بدل انتظار وقوعها، كما أن يكون بعيداً عن الشخص الروتيني والبيروقراطي أو اللجوء إلى توقيعات وإجراءات ووعود وتسويفات فارغة، داعياً بالوقت ذاته إلى إبعاد النشاطات الربحية عن ملفات عمل الوزراء، بأن تبقى مجموعة من النشاطات الجوهرية المتعلقة بالإدارة العامة المحلية كما هو مفهوم عامة، وكما هو واضح في الرؤية الجديدة أيضاً، ثمة سؤالان يحتاجان إلى التحديد: السؤال الأول هو كيف ننظم ما أصبح معروفاً «بآلة الحكومة»، وكيف يمكن توزيع الوظائف والمسؤوليات والمحاسبة عبر الحكومة؟

حيث إنه وعن طريق تحديد هذه الأسئلة، ستتمكن الحكومة السورية الجديدة ولجانها من الاعتماد على المبادئ والإرشادات والنصائح والمقاربات والمناهج التي خدمت بشكل ناجح جداً الإصلاحات الحكومية في أماكن أخرى في العالم.

كما أنه ما من ضرورة لأن تدوم الوزارات لأجل غير مسمى برأي تيشوري، بل يجب أن تعكس الهيكلية في أي وقت القضايا ذات الأولوية التي تواجه البلد وتسهل إنجاز خطط الحكومة للأولويات المتوسطة الأمد، ولاسيما بعدما وصل إليه اقتصادنا المحلي، وتصنيف سورية اليوم بأقل دول العالم أجراً وأكثر دول العالم فساداً. ناهيك عن ضرورة أن تقدم الهيكلية التي نقترحها الحد الأقصى الممكن من اللامركزية فيما يتعلق بمسؤوليات تقديم الخدمات إلى المناطق والإدارة المحلية، شرط أن توضع اللامركزية ضمن إطار محاسبة شفاف ومتين.

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

ما هدف الحكومة الجديدة النهائي؟

لا أعتقد أن اثنين قد يختلفان على أن تحسين المستوى المعيشي للمواطن يجب أن يحظى بالأولوية للحكومة الجديدة، يُضاف لها العمل على إرساء القواعد الواجبة لانطلاقة ما في عملية إعادة الإعمار ولاسيما إعادة الإعمار الإنتاجية الاستثمارية، فواقع الحالة المعيشية للمجتمع ومؤشرات الاقتصاد السوري تتطلب إنجاز هذه الأهداف بشكل جدي متسارع في هذه الفترة الحساسة من عمر الحرب على سورية، ولاسيما في ظل التبدلات الإقليمية والعالمية، وفي ضوء مستجدات الحرب في أوكرانيا وغزة ولبنان، مع ما ستفضي له نتائج الانتخابات الأميركية في الخامس من تشرين الثاني المقبل وتباين الرؤى بين الجمهوريين والديمقراطيين، والأهم من ذلك كله هو ما تفصح عنه التقارير التي تتحدث عن أن أكثر من ٩٠ بالمئة من السوريين تحت خط الفقر وسط الأزمات المتتالية التي تعصف بالاقتصاد وبالمجتمع السوري والتي تزداد يوماً بعد يوم.

كل ما ذُكر يجعل الموضوع الأكثر حساسيةً هو عودة عجلة الإنتاج بقوة وزيادة حجم الإنتاج والاستثمار مستفيدين من القرارات العديدة التي صدرت في سبيل تشجيع ذلك خلال السنوات الست الماضية في محاولة لتهيئة البيئة التشريعية نحو الاستثمار والإنتاج، ولاسيما قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته، فلا وقت لنسف قرارات سابقة والبدء بحزمة قرارات جديدة على الصعد كافة من الصفر، حيث لا بد من البناء على ما قُدّم وأُسس سابقاً اختصاراً للوقت والجهد الحكومي، مع ضرورة أن تكون البيئة التشريعية مرنة وقابلة للتعديل بشكل فوري بناءً على متطلبات الواقع من ناحية، ومتطلبات قطاع الأعمال (فيما يخص الشأن الاقتصادي) من ناحية ثانية، وذلك من خلال النقاشات والحوارات حول كل التشريعات بما يناسب العمل والاستثمار ويجعل استكمال البيئة التشريعية خلال فترة زمنية قصيرة جداً.

كما أن التركيز الحكومي يجب أن يصبّ على تضافر السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية، بما يضمن تحسين الإيرادات الحكومية والتي ستقابل بكل تأكيد بزيادة في النفقات الحكومية مع تزايد الإنتاج وتزايد متطلبات مرحلة إعادة الإعمار، لحين الوصول إلى تقليص عجز الموازنة العامة للدولة سنوياً سواء من خلال زيادة الايرادات العامة أو استمرار إصدار سندات الخزينة بعيداً عن الإصدار النقدي قدر الإمكان ولاسيما أن حجم العجز المقدر في العام الحالي ٢٠٢٤ يعتبر كبيراً جداً.

وفي هذا الصدد فإن كل ما سبق سيسهم بكل تأكيد في تفعيل الاستثمار ومن ثمّ زيادة الادخار وزيادة الكتلة النقدية القابلة للاستثمار وتفعيلها في الاقتصاد بشكل متزايد، ما سيؤثر إيجاباً في معدلات التضخم من جهة تخفيضها نوعاً ما، وكذلك في سعر صرف الليرة بما يدعم استقراره بفعل عوامل الإنتاج وليس فقط من خلال سياسة نقدية هادفة إلى تثبيته بشكل محض بل بشكل أكثر ديمومةً واستقراراً.

وبمجرد الوصول لهذه المرحلة فإن الاستهلاك سيزداد بكل تأكيد، وسينعكس إيجاباً على الإنتاج، وهذه نقطة إيجابية أيضاً تجعل من دائرة الإنتاج والادخار والاستهلاك تتسع وتسير بخطا ثابتة وخصوصاً إن ترافقت زيادة الإيرادات العامة بضخ زيادة في الرواتب والأجور لتحسين واقع حال محدودي الدخل في القطاع العام والخاص، فعندها ستكون بمنزلة محرك اقتصادي موجه نحو الاستهلاك الذي سيحرك العجلة الإنتاجية بكل تأكيد.

وفي هذا السياق، لابد للحكومة الجديدة من تطبيق الحوكمة السليمة لجميع القطاعات التي يتكون منها الجهاز الحكومي وذلك لكل الوزارات والمؤسسات والشركات من خلال مجالس إدارة كفوءة تتمتع بحرية واستقلالية تستطيع توجيه دفة هذه المؤسسات والشركات لبر الأمان، على أن تكون هذه المجالس معززةً بخبراء ومختصين من خارج الفلك الحكومي يدلون بأفكارهم الهادفة لريادة المؤسسة أو الشركة التي عُيّنوا في مجالس إداراتها، مع رفع كفاءة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في كل هذه المؤسسات والشركات التابعة للجهاز الحكومي وصولاً لتقليل الفساد من ناحية، وزيادة الإنتاجية من ناحية أخرى.

■ د. علي محمد

هوية الاقتصاد السوري.. الآن خليط غير معروف والمستقبل مجهول حتى اللحظة!

المطلوب اقتصاد يتقن الإنتاج

أكاديميون لـ«الاقتصادية»: يتطلب وعياً اقتصادياً وقوننة اقتصاد السوق واستقلالية السلطات النقدية وفعالية السياسات المالية

■ أمير حقوق

في ظل ما يعانيه الاقتصاد السوري من تخبطات ومعوقات وتحديات، وعدم تحديد هوية واضحة له ترسم معالمه وتحدد ماهية عمله، يزيد طلب الأكاديميين والمختصين والخبراء بتحديد هوية الاقتصاد واتباع اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يسعف الواقع الاقتصادي الحالي، لأنه هو الحل الأمثل بحسبهم. «الاقتصادية» طرحت ملف «اقتصاد السوق الاجتماعي» لتحديد مفهومه وماهيته، ومعرفة ميزاته وخصائصه التي تميزه عن غيره ومتطلباته لاعتماده وكيفية إسعافه الواقع الاقتصادي الحالي.

قراءة في الاقتصاد الحالي

إن الاقتصاد السوري هو اقتصاد تعددي مختلط يعمل فيه القطاع الخاص والمشترك جنباً إلى جنب مع القطاع العام، وبنفس المزايا والتسهيلات، وقد شهد منذ فترة التسعينيات وحتى بداية الأزمة عام ٢٠١١ نمواً كبيراً، غير أن الحرب الجائرة التي مازالت تشن على سورية منذ نحو ١٣ عاماً ونيف، وما نجم عنها من دمار وتخريب حولته من اقتصاد نام إلى اقتصاد هش وضعيف يعاني اختلالات واضطرابات وتشوهات كبيرة نتيجة الخسائر الكبيرة التي تكبدها، وفق ما أشار إليه عميد كلية الاقتصاد بجامعة تشرين سابقاً الدكتور علي ميا.

ونتيجة لذلك تحول بلدنا من بلد منتج إلى بلد مستورد وأصبح اقتصادنا الوطني في حالة انكماش وركود تضخمي كبير، وبدأ الاقتصاد يتحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد هجين يفتقر إلى هوية واضحة جراء اعتماده على إستراتيجيات وسياسات متضاربة لم تسهم في حماية الاقتصاد الوطني، لأنها كانت مجرد تحركات محدودة أو معالجات وقتية تفتقر إلى إستراتيجية واضحة تحدد الهوية الحقيقية للاقتصاد السوري ومساره المستقبلي تضمن للمستثمر المحلي والأجنبي الأمان لاستثماراته المرجوة، وفقاً للدكتور ميا.

د. علي ميا

د. ميا: تحولنا من بلد منتج إلى بلد مستورد واقتصادنا بحالة انكماش

تبني سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي

انطلاقاً من عدم جدوى سياسات الترقيع في الحد والتخفيف من آثار الاختلالات والتشوهات التي لحقت باقتصادنا الوطني، نتيجة الحرب والحصار الاقتصادي الجائر وعدم وضوح التوجه العام للسياسة الاقتصادية في النمو، فقد أكد السيد الرئيس بشار الأسد في اجتماعه الأخير مع أعضاء اللجنة المركزية للحزب في أيار الماضي صوابية الخيار الذي اعتمده المؤتمر القطري العاشر للحزب عام ٢٠٠٥ والذي أعلن تبني سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي، وبذلك يكون سيادته قد حسم النقاش الدائر حول هوية الاقتصاد السوري، منطلقاً من أنه لابد من أجل إعادة ما دمرته الحرب وإنعاش الاقتصاد السوري من الاعتماد على نموذج للتنمية يمزج بين الاقتصادي والاجتماعي، وفق رؤية الدكتور ميا.

صفة اجتماعية ليست ليبرالية

وأكمل شارحاً: أي إن صفة هذا النموذج صفة اجتماعية بالدرجة الأولى وليس صفة ليبرالية جديدة وما تعنيه من سوق حرة منفلتة وسيطرة مطلقة لرأس المال الخاص وما تخلفه من مشاكل اجتماعية وتراجع مستويات الخدمات التي تقدمها الدولة، وخاصة خلال هذه المرحلة الصعبة التي تقتضي وجود الدولة كراعية وضابطة لخلق وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية، لخلق منافسة شريفة ومحفزة لكل رأسمال وطني شريف راغب بالمشاركة الفعالة في بناء بلده وتطويره، بعيداً عن كل ما يعوق النمو الاقتصادي، حيث تتحقق الكفاءة في الإنتاج والعدالة في التوزيع التي ينشدها هذا النموذج الاقتصادي والاجتماعي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اقتصاد السوق الاجتماعي لا يهدف بالدرجة الأولى إلى تغليب الجانب الاجتماعي على الجانب الاقتصادي، بل يهدف إلى جعل النمو الاقتصادي في خدمة الهدف الاجتماعي وجعل التقدم الاجتماعي في خدمة النمو الاقتصادي.

د. صبري حسن

د. حسن: تطوير الإدارة وأولوية للقطاع الخاص

تثبيت الدعائم الأساسية

ووفق توصيفه، فإن اقتصاد السوق الاجتماعي هو شكل خاص من أشكال اقتصاد السوق، غير أن الدولة لا تتخلى فيه عن مهامها الاقتصادية والاجتماعية، وإنما تمارس هذا الدور لتوفير البيئة المناسبة لتشجيع القطاع الخاص والمبادرة الذاتية للاستثمار والدخول إلى كل الأنشطة والقطاعات لزيادة وتحسين معدلات النمو الاقتصادي والإسهام في حل المشاكل الاجتماعية، وعليه نرى أن الهدف من تبني نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي خياراً وتوجهاً عاماً للسياسة الاقتصادية للدولة السورية في المرحلة المستقبلية، هو تثبيت الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد مستقر قادر على المنافسة وزيادة الإنتاج مع توفير آلية عادلة لإعادة توزيع الثروة والدخول، غير أن تحقيق التوازن بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي ليس بالأمر السهل، بل إنه يحتاج إلى درجة عالية من الوعي الاقتصادي من القيادات الإدارية والاحساس بالمسؤولية الوطنية العالية، لوضع السياسات والبرامج والإجراءات الضامنة إلى عدم السماح بتغليب نزعة الاقتصاد الحر المتوحشة على التطلعات والأهداف الاجتماعية للاقتصاد.

ما متطلباته؟

غير أن الانتقال إلى تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي ليس بالأمر اليسير ولكنه ليس مستحيلاً، إذ إنه يتطلب من المعنيين وأصحاب القرار القيام باتخاذ إجراءات جادة وسريعة لضبط وقوننة اقتصاد السوق القائم حالياً وتنظيمه اجتماعياً، حيث تتحدد فيه حقوق وواجبات كل الفعاليات الاقتصادية على نحو واضح وصريح، وسد كل ثغرات السوق وتحقيق العدالة الاجتماعية، بإعادة توزيع الدخل بما يوفر استمرار النمو وتمكين ذوي الدخول المنخفضة من الانتفاع من برامج الدعم الاجتماعي وتحسين أوضاعهم المعيشية، حسبما ختم الدكتور ميا حديثه لـ«الاقتصادية».

اقتصاد حرب

بدوره، اعتقد عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة ايبلا الخاصة الدكتور صبري حسن في حديثه لـ«الاقتصادية»، أنه لا توصيف واضح المعالم للاقتصاد السوري الحالي، ولا يمكن لأي اقتصادي أن يحدد نوع الاقتصاد المطبق في سورية اليوم، فلا سياسة نقدية محددة واضحة وفاعلة ولا سياسة مالية محددة واضحة وفاعلة، لذلك يمكن توصيفه بأنه اقتصاد حرب.

معاناة الاقتصاد حالياً

قوضت الحرب المدمرة والمستمرة لـ١٤ عاماً، وجائحة كورونا عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، والزلزال المدمر ٢٠٢٣، آفاق الاقتصاد وفاقمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية، بناءً على ما سبق يمكننا القول بأن الاقتصاد السوري حالياً يعاني: المعدلات العالية من البطالة والتشرد، وطول أمد الحرب الداخلية العنيفة بكل ما حملته وما زالت تحمله من القتل والتدمير الشامل، ومن الاستنزاف غير المسؤول للموارد الطبيعية، وضياعها بين الجهات المتصارعة، وخاصة القوى الخارجية المنخرطة في الصراع، وأيضاً من استنزاف الاحتياطيات من القطع الأجنبي والتضخم الجامح ومن التدهور الكبير في أسعار صرف الليرة، إضافة إلى الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار، وانهيار هائل في الدخول الحقيقية، والقدرة الشرائية للأفراد، كما يضاف الزيادة المرعبة في معدلات الفقر التي تجاوزت الـ٩٠ بالمئة، وما لها من نتائج كارثية (اجتماعية، واقتصادية، وسياسية) على المدى البعيد، ومن العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة، والبنية التحتية المدمرة بشكل شبه كامل من شبكات الطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وأخيراً يعاني الدمار الهائل والمستمر في الغابات الطبيعية والحراجية والأشجار المثمرة، وتلوث المياه والمسطحات المائية، وتلوث التربة وتدمير الأراضي الزراعية نتيجة العمليات الحربية والقنابل والمتفجرات التي انفجرت والتي لم تنفجر، وفقاً للدكتور حسن.

ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي هو نظام اقتصادي يتبنى اقتصاد السوق لكنه يرفض الشكل الرأسمالي المطلق، كما يرفض أيضاً الاشتراكية الثورية، حيث يجمع القبول بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والشركات الخاصة مع ضوابط حكومية تحاول تحقيق منافسة عادلة، وتقليل التضخم، وخفض معدلات البطالة، ووضع معايير لظروف العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وفق الدكتور حسن.

مبادئ

وأردف شارحاً: ومن أهم مبادئه، أولاً: مبدأ الملكية الخاصة: وحرية امتلاك وسائل الإنتاج، ثانياً: مبدأ تفادي الاحتكارات: التي يمكن أن تؤدي إلى تشويه الأسعار، ثالثاً: مبدأ حرية التعاقد: الذي يدعم ويزيد من المنافسة، رابعاً: مبدأ إعادة توزيع الدخل: بهدف ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.

قوننة اقتصاد السوق القائم حالياً وتنظيمه اجتماعياً وتمكين ذوي الدخول المنخفضة الانتفاع من برامج الدعم الاجتماعي

دور الحكومة فيه

ووفقه، تلعب الحكومات دوراً إنمائياً في توسيع النشاط الاقتصادي، وفي ظل هذا النظام أخذت كثير من الحكومات مسؤولية تجاه مواطنيها تجسدت هذه المسؤولية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي، وضع سياسات تضمن منافسة شريفة وسليمة، وسياسات اجتماعية تخص العاملين والمواطنين.

اقتصاد ديمقراطي تشاركي

ويمتاز اقتصاد السوق الاجتماعي بتكريس اللامركزية الاقتصادية وضمان أكبر نسبة لمشاركة كل الفئات (العرقية والطائفية، والدينية)، الفئات الهشة وإدماج الجهات الداخلية والمناطق الريفية في الدورة الاقتصادية بما يحقق التوازن والمساواة، ومن أهم خصائصه، أولاً: اقتصاد ديمقراطي تشاركي: يقوم الاقتصاد الاجتماعي على العمل المشترك والمشاركة في الإدارة على أساس الكفاءة وبغض النظر عن العرق أو الطائفة، أو الدين، أو المنطقة، كما أنه اقتصاد ديمقراطي يتسم بالحوكمة والشفافية في العمل والإدارة، ويتحمل فيه الجميع المسؤولية بصفة مشتركة وجماعية كما يثمن دور المجتمع المدني ويكرس الديمقراطية المحلية، ثانياً: اقتصاد الإنسان أو آنسنة الاقتصاد: أي يعطي الاقتصاد الاجتماعي الأولوية القصوى للإنسان باعتباره القيمة الأعلى في تحقيق النهضة، وهو الهدف من كل عملية تنموية أو اقتصادية، ونشر روح الأخوة في العلاقات الاجتماعية ما يؤثر إيجاباً في الابتكار والعمل والإنتاج، وفق رؤية الدكتور حسن.

متطلبات الاعتماد

وبرأي الدكتور حسن، يجب تأمين المتطلبات الأساسية لاعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي وهي: تأمين مناخ الوضوح والشفافية، وسيادة القانون والاستقلالية التامة للسلطات القضائية، ومكافحة فعالة وجادة للفساد، إضافة لكل من استقلالية السلطات النقدية (البنك المركزي) وفعالية السياسات المالية وزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية، وتحسين وتطوير البنية التحتية من نقل وكهرباء ومياه وتكنولوجيا ويتطلب تطوير الإدارة، وسيادة وأولوية القطاع الخاص.

لتحقيق تنمية اقتصادية

وختم الدكتور حسن حديثه مع «الاقتصادية» قائلاً: في حال تأمين المتطلبات السابقة يمكن حكماً تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي، في الحقيقة هو النظام الأفضل والأكثر كفاءة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، وخاصة بعد الحرب، لكن مع اتساع عمق فجوة الدخل بين فئات المجتمع، والسياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) الخاطئة المتبعة، ومع تفاوت الخدمات في مجال التعليم والصحة، وبنية تحتية شبه مدمرة وعجز متزايد في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والتضخم الجامح، وانهيار القدرة الشرائية للمواطنين. ضمن هذه المعطيات هل يمكن الحديث عن توازن اقتصادي معقول أو تنمية اقتصادية حقيقية، وعدالة اجتماعية ولو بحدها الأدنى للفئات المختلفة محلياً؟

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٩/ ١٣ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت بيانات التضخم والنمو في الولايات المتحدة الأميركية على أسعار العملات الرئيسية (سوق صرف الدولار الأميركي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع انخفاض أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

ارتفاع أسعار القمح بنسبة 1.35 ٪ والسكر بنسبة 1.51 ٪ والقهوة بنسبة 2.12 ٪

يورو / دولار، الجنيه الاسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

حيث افتتح اليورو تداولاته على انخفاض مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٧) ١,٠٩٧٤ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٠,٠٢ بالمئة.

كما انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١٠/٧) بنسبة ٠,٢٥ بالمئة.

ولعلّ من أبرز تحركات الجنيه الاسترليني التداولات الحاصلة في تداولات يوم الثلاثاء (٢٠٢٤/١٠/٨) مقارنة بتداولات اليوم السابق الإثنين (٢٠٢٤/١٠/٧) حيث ارتفع سعر الصرف بنسبة تقارب ٠,١٦ بعد انخفاض مؤشر ثقة الأعمال بسبب المخاوف الضريبية.

وارتفع سعر الصرف لكل من اليورو والجنيه الإسترليني بنسب بلغت على التوالي ٠,٠٧ بالمئة، و٠,١٢ بالمئة متأثرةً بالفجوة في سعر الفائدة المتوقعة بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي.

ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ انخفاض سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ٠,٢٨ بالمئة متأثرة بالبيانات الإيجابية مثل التضخم والنمو الاقتصادي في ألمانيا والاتحاد الأوروبي.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني	التغير المئوي لسعر صرف اليورو	تغير مئوي جنيه
٢٠٢٤/١٠/٧	١,٠٩٧٤	١,٣٠٨٣	٠,٠٢- بالمئة	٠,٢٥- بالمئة
٢٠٢٤/١٠/٨	١,٠٩٨	١,٣١٠٤	٠,٠٥ بالمئة	٠,١٦ بالمئة
٢٠٢٤/١٠/٩	١,٠٩٣٩	١,٣٠٧	٠,٣٧- بالمئة	٠,٢٦- بالمئة
٢٠٢٤/١٠/١٠	١,٠٩٣٥	١,٣٠٥٨	٠,٠٤- بالمئة	٠,٠٩- بالمئة
٢٠٢٤/١٠/١١	١,٠٩٤٣	١,٣٠٧٤	٠,٠٧ بالمئة	٠,١٢ بالمئة
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٢٨- بالمئة	٠,٠٧- بالمئة		

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس: شهدت أسعار كل من الذهب والنحاس انخفاضاً حيث انخفض سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٧) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ٠,٣٣ بالمئة و٠,١٦ بالمئة.

وقد أثرت الأحداث الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط على أسعار الذهب العالمية حيث ارتفع سعر الذهب وقد دعم هذا التصعيد ارتفاع الذهب.

كما شهد سعر الذهب ارتفاعاً مسجلاً ٢,٦٦٠ دولاراً للأوقية في تداولات يوم الجمعة (٢٠٢٤/١٠/١١)، متأثراً بتراجع مؤشر الدولار الأميركي أظهرت القراءة الأولية مؤشر ثقة المستهلك بجامعة ميشيغان تسجيل ٦٨,٩ في شهر تشرين الأول. على حين كانت تشير التوقعات إلى أن تسجل القراءة ٧٠,٩ نقطة، وكانت القراءة السابقة عند ٧٠,١ نقطة.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس
٢٠٢٤/١٠/٧	٢,٦٤٣,٥٨	٤,٥٦٦٥
٢٠٢٤/١٠/٨	٢,٦٢١,٩٤	٤,٤٥٦٥
٢٠٢٤/١٠/٩	٢,٦٠٧,٧٧	٤,٣٩٩٥
٢٠٢٤/١٠/١٠	٢,٦٣٣,٢٧	٤,٤٢٧٥
٢٠٢٤/١٠/١١	٢,٦٦٠,٠٠	٤,٤٦٤
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٦٢ بالمئة	٢,٢٤- بالمئة

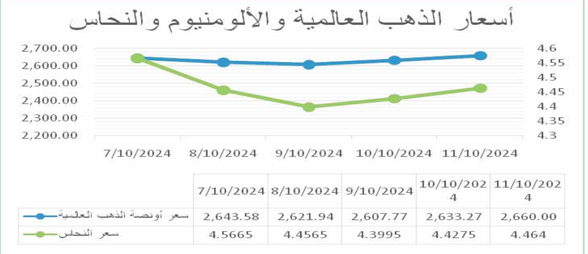

	7/10/2024	8/10/2024	9/10/2024	10/10/2024	11/10/2024
سعر أونصة الذهب العالمية	2,643.58	2,621.94	2,607.77	2,633.27	2,660.00
سعر النحاس	4.5665	4.4565	4.3995	4.4275	4.464

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:

يضع تصاعد الضغوط الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط ضغوطاً على استقرار الأسواق العالمية، ومع ذلك، تظل أسعار النفط مستقرة نسبياً. ويعود هذا الاستقرار، بحسب الخبراء، إلى وجود فائض في الإنتاج لدى دول «أوبك+». إلا أن احتمال تصاعد الأحداث يظل عاملاً قد يؤثر في استقرار أسعار النفط، وخاصة إذا تأثرت البنية التحتية الإنتاجية النفطية. وفي سياق آخر، يتعرض سوق الغاز الطبيعي المسال لضغوط إضافية نتيجة الأزمة الجيوسياسية في مضيق هرمز وبعض الحوادث البحرية، وهو ما قد يبطئ حركة الغاز من الشرق الأوسط نحو آسيا.

فقد شهد سوق المحروقات ارتفاعاً ملحوظاً في سعر برنت في تداولات بداية تداولات الأسبوع السابق مقارنةً بتداولات الأسبوع الذي سبقه بنسب بلغت ٤,٦٦ بالمئة. كما أنهى نفط برنت تداولاته على ارتفاع في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١١) عند مستوى ٧٩,٥٠ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع ٠,٢٩ بالمئة.

وأنهى الغاز تداولاته على انخفاض بنسبة ١,١٩ بالمئة في تداولات نهاية الأسبوع السابق بعد إعلان إدارة معلومات الطاقة الأميركية عن ارتفاع مخزونات الغاز الطبيعي بمقدار ٨٢ مليار قدم مكعب خلال الأسبوع الماضي، متجاوزة توقعات المحللين التي أشارت إلى زيادة قدرها ٧٢ مليار قدم مكعب. ويُعد هذا الارتفاع أكبر من المتوقع، ما أدى إلى انخفاض الغاز الطبيعي في الأسواق.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز

أسعار العملات المشفرة

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم:

انخفض سعر الإيثريوم مقابل الدولار الأميركي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١١) مسجلاً ٢,٤٣٧ دولار أميركي وبنسبة انخفاض عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٧) بلغت ٠,٢٥ بالمئة كما انخفض سعر البيتكوين بنسبة ٠,٢٥ بالمئة.

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الايثريوم
٢٠٢٤/١٠/٧	٦٢,٢٦٩,٠٠	٢,٤٤٣,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٨	٦٢,٣٣١,٠٠	٢,٤٤١,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٩	٦٠,٦٥٠,٠٠	٢,٣٧٠,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١٠	٦٠,٣٣٧,٠٠	٢,٣٨٥,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١١	٦٢,١١١,٠٠	٢,٤٣٧,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٢٥- بالمئة	٠,٢٥- بالمئة

	7/10/2024	8/10/2024	9/10/2024	10/10/2024	11/10/2024
سعر برميل النفط خام برنت	81.13	77.47	76.78	79.27	79.50
سعر برميل النفط خام تكساس	77.14	73.57	73.24	75.85	75.67
سعر الغاز	2.746	2.71	2.646	2.697	2.665

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/١٠/٧	٨١,١٣	٧٧,١٤	٢,٧٤٦
٢٠٢٤/١٠/٨	٧٧,٤٧	٧٣,٥٧	٢,٧١
٢٠٢٤/١٠/٩	٧٦,٧٨	٧٣,٢٤	٢,٦٤٦
٢٠٢٤/١٠/١٠	٧٩,٢٧	٧٥,٨٥	٢,٦٩٧
٢٠٢٤/١٠/١١	٧٩,٥٠	٧٥,٦٧	٢,٦٦٥
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٢,٠١- بالمئة	١,٩١- بالمئة	٢,٩٥- بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: تباين أداء الأسواق المالية في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١١) حيث ارتفع مؤشر السوق المالية الأميركية DJI بنسبة ٢,٠٤ بالمئة مسجلاً ٤٢,٨٠٩ نقطة بدعم من بيانات التضخم الأميركية، كما ارتفع مؤشر السوق المالية الألمانية Dax30 بنسبة قاربت ٠,٤٤ بالمئة مسجلاً ١٩,١٨٨ نقطة بدعم من كل من الصناعات، الخدمات المالية والغذاء والمشروبات.

على حين انخفض مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100 بنسبة قاربت ٠,٩٠ بالمئة مسجلاً ٨,٢٢٦ نقطة بضغط من قطاعات المعادن والصناعات التعدينية، المواد المنزلية وبناء المنازل، والبنوك.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية الأميركية dji	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30	مؤشر السوق المالية الفرنسية cac40
٢٠٢٤/١٠/٧	٤١,٩٥٤,٠٠	٨,٣٠٤	١٩,١٠٤	٧,٥٨١
٢٠٢٤/١٠/٨	٤٢,٠٨٠,٠٠	٨,١٩١	١٩,٠٦٦	٧,٥٤١
٢٠٢٤/١٠/٩	٤٢,٥١٢,٠٠	٨,٢٤٣	١٩,٢٥٤	٧,٥٦٠
٢٠٢٤/١٠/١٠	٤٢,٤٥٤,٠٠	٨,٢٣٨	١٩,٢١١	٧,٥٧١
٢٠٢٤/١٠/١١	٤٢,٨٠٩,٠٠	٨,٢٢٦	١٩,١٨٨	٧,٥٧٦
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٢,٠٤ بالمئة	٠,٩- بالمئة	٠,٤٤ بالمئة	٠,٠٧- بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: ارتفعت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١١) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١٠/٧) بنسبة ٠,٦٣ نقطة مئوية مسجلاً ٣٩,٥٨١ نقطة

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/١٠/٧	٣٩,٣٣٢,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٨	٣٨,٩٣٧,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٩	٣٩,٢٧٨,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١٠	٣٩,٤١٥,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١١	٣٩,٥٨١,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٦٣ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية انخفاضاً ملحوظاً حيث انخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣٠,٧٦٢ نقطة وبنسبة انخفاض ٣,٠٢ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بضغط من بيانات التضخم في مصر. حيث بلغ معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية ٢٦,٤ بالمئة في شهر أيلول مقارنة بـ٢٦,٢ بالمئة في شهر آب من العام الحالي.

على حين ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١١,٩٩٤ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع ١,٩١ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع متأثراً بارتفاع أسعار النفط.

كما ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٨٦,٦٦٤ نقطة في ٢٠٢٤/١٠/١٠ وبنسبة ارتفاع تقارب ٠,٩١ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/١٠/٦	١١,٧٦٩	٣١,٧٢٠	—
٢٠٢٤/١٠/٧	١١,٩١٤	٣١,٨١٩	٨٥,٨٧٩
٢٠٢٤/١٠/٨	١٢,٠٢٧	٣٠,٨٥٢	٨٥,٣٧٨
٢٠٢٤/١٠/٩	١١,٩٢٧	٣١,١٧٥	٨٦,٥٨٨
٢٠٢٤/١٠/١٠	١١,٩٩٤	٣٠,٧٦٢	٨٦,٦٦٤
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,٩١ بالمئة	٣,٠٢- بالمئة	٠,٩١ بالمئة

أسعار السلع الغذائية:

ارتفعت أسعار العقود الآجلة للقمح نتيجة مخاوف من الطقس الجاف في روسيا وتأثيره في المحصول. كما ارتفعت أسعار السكر إلى ٢٢,٨ سنتاً للرطل، بزيادة تفوق ٢٠ بالمئة منذ منتصف شهر أيلول بسبب مخاوف من شح الإمدادات العالمية لموسم ٢٠٢٤/٢٥. كما أثر الجفاف والحرائق في البرازيل وتحويل إنتاج الهند إلى الإيثانول على الإنتاج، ويتوقع أن يبلغ العجز العالمي ٣,٥٨ مليون طن.

على حين انخفضت أسعار عقود قهوة أرابيكا إلى حوالى ٢,٨ دولار أميركي للرطل في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١١) مقارنة بتداولات اليوم الذي سبقه (٢٠٢٤/١١/١٠) حيث جاء هذا الانخفاض نتيجة تأجيل الاتحاد الأوروبي تنفيذ قانون مكافحة إزالة الغابات لمدة عام، ما قلل من مخاوف نقص الإمدادات.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية

التاريخ	سعر القمح (bu)	سعر السكر (lbs)	سعر الرز (cwt)	سعر القطن (lbs)	زيت دوار الشمس	الذرة (bu)	سعر القهوة
٢٠٢٤/٩/٣٠	٥٩٢	٢٢,٤٦	١٥,١١٥	٧٣,٢٩	١,١٩٥,٠٠	٤٢٦	٢٤٦,٦٩
٢٠٢٤/١٠/١	٥٩٥	٢٢,٤٤	١٥,١٣٥	٧٢,٠٣	١٢٢٢,٩	٤٢٠,٧٥	٢٤٧,٩٤
٢٠٢٤/١٠/٢	٥٩٩	٢٢,٠٨	١٥,١٦٥	٧٢,٢٦	١٢١٤,٢	٤٢٧	٢٤٨,٩
٢٠٢٤/١٠/٣	٦٠٣,٧٥	٢٢,١٣	١٥,٠٦٥	٧٢,٦٢	١١٩١,٨	٤١٨,٥	٢٥٤,٧١
٢٠٢٤/١٠/٤	٦٠٠	٢٢,٨	١٥,٠١٣	٧٣,٤٢	١١٩١,٨	٤١٨,٢٩	٢٥١,٩١
التغير المئوي	١,٣٥ بالمئة	١,٥١ بالمئة	٠,٦٧- بالمئة	٠,١٨ بالمئة	٠,٢٧- بالمئة	١,٨١- بالمئة	٢,١٢ بالمئة

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٩/ ١٣ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

«بوينغ» تخطط لإلغاء ١٧ ألف وظيفة وتوقعات بخسائر كبيرة

أعلنت شركة «بوينغ» أنها تخطط لخفض قوتها العاملة ١٠ بالمئة مع توقعها خسارة كبيرة في الربع الثالث، وسط إضراب عمال ميكانيكيين في سياتل.

وقال رئيسها التنفيذي كيلي أورتبرغ، مساء الجمعة الماضي، إن شركة الطيران العملاقة يجب أن «تعيد ضبط مستويات القوى العاملة لدينا لتتماشى مع واقعنا المالي»، مضيفاً إنه ستتم إلغاء ١٧ ألف وظيفة على مستوى العالم «ستشمل مديرين تنفيذيين ومديرين وموظفين».

وأعلنت الشركة سلسلة من تدابير التقشف وتأخير الإنتاج فيما أضيف الإضراب الذي استمر نحو شهر والذي شارك فيه ٣٣ ألف عامل إلى قائمة مشكلات الشركة.

وكان أعضاء الفرع المحلي للرابطة الدولية للميكانيكيين وعمال الفضاء الجوي في سياتل بدؤوا إضراباً في ١٣ سبتمبر (أيلول) بعد رفض اتفاق جديد.

وأضحت «بوينغ» أن الإضراب ساهم في ٣ مليارات دولار من الرسوم قبل الضريبة على نتائج الطيران التجاري في الربع الثالث، وهو جزء من خسارة متوقعة مقدارها ٩,٩٧ دولار للسهم.

وقال أورتبرغ في بيان: «بينما تواجه أعمالنا تحديات في الأمد القريب، نحن نتّخذ قرارات استراتيجية مهمة لمستقبلنا ولدينا رؤية واضحة للعمل الذي يجب أن نقوم به لاستعادة شركتنا».

وأكد أن «هذه الإجراءات الحاسمة مع التغييرات الهيكلية الرئيسية لأعمالنا ضرورية للبقاء قادرين على المنافسة على المدى الطويل»، مشيراً إلى أن تفاصيل التخفيضات ستأتي خلال الأسبوع المقبل.

وأدى الإضراب الذي بدأ في ١٣ سبتمبر بمشاركة ٣٣ ألف موظف إلى إغلاق مصنعين رئيسيين لتجميع الطائرات مخصصين لطرازَي ماكس ٧٣٧ و٧٧٧ ما يفاقم صعوبات الشركة التي تعاني ضغوطاً مالية وتأخيراً في التسليم.

إعصار ميلتون يدمر فلوريدا الأميركية والخسائر ١٧٥ مليار دولار

قال محللون في شركة جيفريز أن من المتوقع أن يتسبب إعصار ميلتون في خسائر اقتصادية تقدر بعشرات المليارات من الدولارات عندما يضرب اليابسة في فلوريدا.

وقال المحللون: «في حين أنه من السابق لأوانه إجراء تقديرات للخسائر المؤمنة، فإن تأثير الإعصار الكبير في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في فلوريدا قد يؤدي إلى خسائر تتراوح بين رقمين من المليارات من الدولارات».

بينما يقول آخرون في وول ستريت، إن إعصار ميلتون الذي يحدث مرة واحدة في القرن قد يتسبب في أضرار تزيد على ٥٠ مليار دولار، مع احتمالية دمار تقترب من ١٧٥ مليار دولار أو أكثر في أسوأ السيناريوهات.

وقال يارون كينار، محلل الأسهم في جيفريز وآخرون في مذكرة: «بينما من السابق لأوانه إجراء تقديرات للخسائر المؤمنة، فإن تأثير الإعصار الكبير في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في فلوريدا قد يؤدي إلى خسارة في منتصف رقمين من المليارات من الدولارات».

ويقدر البعض أن الحدث الذي يحدث مرة واحدة في مئة عام سيؤدي إلى خسائر بقيمة ١٧٥ مليار دولار في منطقة تامبا، و٧٠ مليار دولار في منطقة فورت مايرز».

من المتوقع أن تتكبد إدارة المتنزهات في شركة والت ديزني خسائر تتراوح بين ١٥٠ مليون دولار و٢٠٠ مليون دولار بسبب تأثير إعصار ميلتون، وفقاً للمحللين في غولدمان ساكس، الذين استندوا في تقديراتهم إلى العواصف السابقة بما في ذلك التأثير البالغ ١٠٠ مليون دولار من إعصار إيرما في عام ٢٠١٧.

خلال عطلة نهاية الأسبوع، أعلن حاكم فلوريدا رون دي سانتيس حالة الطوارئ في ٥١ مقاطعة، بما في ذلك تلك التي تضم كل متنزه ترفيهي رئيسي في الولاية.

بالإضافة إلى والت ديزني وورلد، قد تتأثر يونيفرسال أورلاندو التابعة لشركة كومكاست، وسي وورلد أورلاندو التابعة لشركة يونايتد باركس آند ريزورتس، حيث أعلنت كل المتنزهات عن إغلاقها يوم الثلاثاء.

في حالة ديزني، تتوقع غولدمان أن تتكبد إدارة المتنزهات والتجارب خسائر في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٥، والذي يمتد من تشرين الأول إلى كانون الأول.

بعد تراجع لخمسة أشهر.. ارتفاع مبيعات السيارات في الصين

ارتفعت مبيعات سيارات الركاب في الصين بنسبة ٤،٣ بالمئة في سبتمبر أيلول ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق، لتكسر خمسة أشهر من التراجع بفضل دعم حكومي لتشجيع المقايضة كجزء من حزمة تحفيز أوسع نطاقاً.

بلغت المبيعات ٢،١٣ مليون سيارة في سبتمبر أيلول ارتفاعاً من ٢،٠٤ مليون قبل عام.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من العام ارتفعت المبيعات بنسبة ١،٩ بالمئة عن مستويات عام ٢٠٢٣، وفقاً لبيانات من رابطة سيارات الركاب الصينية.

قفزت مبيعات السيارات الكهربائية والهجينة القابلة للشحن بنسبة ٥٠،٩ بالمئة وشكلت ٥٢،٨ بالمئة من إجمالي المبيعات.

وكان هذا هو الشهر الثالث على التوالي الذي تفوق فيه عدد المركبات التي تعمل بالبطاريات بما في ذلك السيارات القابلة للشحن على مبيعات السيارات التي تعمل بالبنزين في الصين.

كشف صناع السياسات الصينيون مؤخراً عن سلسلة من تدابير التحفيز خلال الفترة الأخيرة في محاولة منهم لانتشال الاقتصاد من الركود.

وكشفت الصين أمس عن توفير ٣٢٥ مليار دولار كدعم مالي لاقتصادها على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة، وعرضت المساعدة في دعم البنوك، ودعم سوق العقارات، وتحرير الإنفاق الاستهلاكي في أكبر برنامج مساعدات في بكين منذ الأزمة المالية العالمية.

بوح الاقتصاد

القطاع الخامل..!!

■ هني الحمدان

إننا نحتاج إلى اختصار المسافات وتوضيح خريطة الطريق تفصيلياً لكل أدوار القطاعات وتحديداً لدور القطاع الخاص وحجم تدخله وإمكانية الشراكة الفاعلة والقوية مهما كانت الصيغ والمسميات للتغلب على التحديات وتأثيرها حالياً ومستقبلاً.. فالقطاع الخاص اليوم بحاجة إلى بث روح التفاؤل فيه وإزاحة التشاؤم والكآبة منه، فهذا القطاع يعتبر ماكينة التنمية في أي دولة!

رسالة الحكومة كانت واضحة ومباشرة لا لبس حولها، ولا تحمل أي تأويل... القطاع الخاص شريك حقيقي وليس مرشحاً للمشاريع الخاسرة فقط، أي رأسماله يخوله الاستثمار أينما رغب!

رسالة صريحة، لا توجد شركة أو مؤسسة حكومية سورية لا يمكن طرحها للاستثمار والتشارك مع القطاع الخاص، حتى لو كانت رابحة، وهذا يدل على أننا مقبلون على تغيرات شاملة وربما ستدخل الخصخصة من أوسع الأبواب، وهي خيار في مثل هذه الظروف القاسية ضمن محددات ومؤطرات ستنظمها الحكومة مع الرديف القوي القادم.

بالعموم دور القطاع الخاص أساسي من دون شك، أو يجب أن يكون كذلك، فهل حان الوقت ليمارس القطاع الخاص دوره..؟! فعلى مدى السنوات الماضية كان دور القطاع الخاص متواضعاً، يعيش في ظل الإنفاق العام ويقتات عليه، ولا بأس في ذلك، شريطة تقديم قيمة مضافة للاقتصاد وللمجتمع، وإلا فلم الدعم ولم الإعفاءات ولم الحماية كانت، ورغم المزايا والتسهيلات التي أخذها إلا أن دوره بقي خاملاً!

قدمت الحكومة الشيء الكثير حتى تتمكن منشآت القطاع الخاص من ممارسة دور إيجابي يضيف للاقتصاد الوطني وللمجتمع بما يراعي أسس استدامة النمو، وكانت للخاص محطات مهمة ببعض الأماكن والقطاعات، لكنها لم تصل إلى المستوى المطلوب، وقسم منه عمل وفق إستراتيجية «أنا ومن بعدي الطوفان»!

والآن وقد بدأت تصلنا تأثيرات انخفاض إيرادات الخزانة بعد حجم التحديات، فلا بد من توسيع دور القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاجية، ومن هنا كان التوجه الحكومي واضحاً لتقديم المزيد من فتح قنوات العمل وخوض جبهات استثمار وتشارك، ويكون الخاص لاعباً أساسياً، ولا ضير من أن يصبح الخاص المساهم الأكبر في «فاتورة الأجور»، وأن يصبح الخاص المستثمر الأساس في البنية الفوقية الإنتاجية، ولمشاريع بناء السعة الاقتصادية عبر تمويل المشاريع، التي يدخل فيها القطاع الخاص وفق اتفاقات خصخصة طويلة المدى مثلاً، وهذا يمكن التنمية من أن تستمر من دون توقف، باعتبار أن الاستثمار طويل المدى سيكون مهمة القطاع الخاص وليس الحكومة.

وبحال دخل القطاع الخاص كشريك حقيقي ومستثمر وممول للمشروعات مثلاً عليه دور اجتماعي تضعه الجهة المعنية في الحكومة، وهي المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن يتصدى لها، بحيث تكون المسؤولية الاجتماعية وتحدد صيغها المطلوبة مع الحكومة، ليتولى جانباً اجتماعياً تطوعياً يعد واجباً لا بد من القيام به مهما كانت الاشتراطات، فمن يأخذ المزيد من التسهيلات ويضع يده على مطارح غنية بالعوائد، عليه متطلبات تطوعية وجانب سيتحمله في الشق الاجتماعي، هنا تكتمل الصورة بكل أبعادها!

خريطة الطريق بدأت بالوضوح أكثر من قبل، فاليوم نجد أن القطاع الخاص سيمثل محور عملية التنمية الاقتصادية بشكل أكبر لما يتمتع به من إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في مختلف المجالات الاقتصادية، وفي ظل الاستثمارات الضخمة التي تضخ في المشاريع الاقتصادية والبنى التحتية يتضح لنا أن نمو القطاع الخاص سيكون بشكل أكبر كما هو مرسوم له.. فهل سينجح يا ترى؟